الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون
الجلسة العامة **١٧**
السبت ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس ..... (سويسرا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

كلمة فخامة السيد خوسيه راموس – هورتا، رئيس جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية.

اصطحب السيد خوسيه راموس – هورتا، رئيس جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد خوسيه راموس – هورتا، رئيس جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس راموس – هورتا (تكلم بالإنكليزية): لقد أُعطيتُ موقعا بالغ السوء على قائمة المتكلمين لدرجة أنه ينتابني شعور بأنني في فيلم من إخراج فيليني أخاطب فيه قاعة خاوية. ومع ذلك، ونظرا لإيماني بالأشباح، فإنني أؤمن بأن الأشباح الودودة لغير الحاضرين موجودة هنا للاستماع، وإنني أتقدم بوافر الشكر لمن تكلفوا مشقة الحضور بعد ظهر يوم السبت هذا.

سيدي الرئيس، تعويضا لي لأن الوقت المخصص لخطابي هو أسوأ فترة زمنية في المناقشة العامة، آمل، عندما ألتقيك بعد ظهر اليوم، أنك ستقدم لي صندوقا جميلا من الشوكولاته السويسرية.

ولن أوزع النص المكتوب لبياني لأن لا أحد يقرأ هذه النصوص على أية حال، مما يمثل مضيعة للورق والمال. ولكن من لديه ما يكفي من حب الاستطلاع، يستطيع أن يجد خطابي على موقع الجمعية العامة على شبكة الإنترنت. إنه خطاب طويل، ولكن لكي لا أتنافس مع الرؤساء أوباما وأحمدي نجاد وتشابيث، فلن أقرأ أجزاء كبيرة منه، مراعاة للممثلين الذين ظلوا هنا يستمعون إلى خطابات كثيرة طوال الأسبوع.

ومع ذلك، سأكون خائنا لتنشئتي إذا لم أشكر عمدة نيويورك وسكانها على الترحيب بنا في مدينتهم. إننا نتعاطف مع سكان هذه المدينة على الإزعاج الذي نسببه لهم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

بوجودنا، حتى إذا اتفق أغلبية الناس على أن الأمم المتحدة والاجتماعات الكثيرة التي تعقد هنا طوال العام تقدم للمدينة منافع هائلة، ملموسة وغير قابلة للقياس. كما أود أن أشكر السلطات الاتحادية للولايات المتحدة الأمريكية على جهودها الاستثنائية ومهنيتها في توفير بيئة آمنة وودية لنا.

إنني لم أقابل العمدة بلومبرغ، ولكن قدره في أعيننا واحترامنا له تعززا بسبب وضوحه الفكري وشجاعته الأخلاقية لوقوفه إلى جانب المسلمين الأمريكان فيما يتعلق بإقامة مركز ثقافي ومكان للعبادة في جنوب غرب منهاتن، لكي يكون مكانا للتأمل والتعلم والأخوة بين الثقافات والديانات. وهل يوجد مكان أفضل من جنوب غرب منهاتن، بالقرب من مركز التجارة العالمية، لإرسال إشارة تفصح عن نفور المسلمين الأمريكان والمسلمين المعتدلين في كل أنحاء العالم من أعمال بعض المتطرفين؟ إنني أهنئ العمدة بلومبرغ على شجاعته ونزاهته.

ولم أكن موجودا في القاعة عندما خاطب الرئيس أحمدي نجاد، ممثل جمهورية إيران الإسلامية، الجمعية العامة، قبل بضعة أيام. فقد كنت في جامعة كولومبيا، أخاطب حشدا لا يقل أهمية من الطلاب الشباب والأكاديميين من بلدان وثقافات وديانات عديدة. ولذلك، لم أستمع إلى آخر البدع الفكرية للرئيس أحمدي نجاد في هذه الجمعية العامة. إنني لا أشكك في حق أي أحد في التعبير عن رأيه بصراحة. وللرئيس أحمدي نجاد الحق في أن يؤمن بأي بدع فكرية وفلسفية أو لاهوتية يصنعها عقله الفريد وفي اجترارها. ولكنني لا أوافق على أن أيا منا يجوز له أن يتجاهل القواعد الأساسية للممارسات والسلوك فيما بين القادة من خلال التفوه بكلام بذيء في هذه الجمعية العامة. فما قاله الرئيس أحمدي نجاد في هذا المحفل عن الهجمات الإرهابية على مركز التجارة العالمية كان كلاما بذيئا. لقد تمادى كثيرا كما فعل في مرات عديدة سابقة في هذه الجمعية العامة وفي محافل أخرى، كما أنه شكك في حقائق المحرقة.

ومن ناحية أخرى، فإننا نؤيد تماما حق إيران المشروع في استحداث التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، ونحن نحذر السلطات القائمة من التسرع في التوصل إلى استنتاجات قد تقود إلى اتخاذ قرارات كارثية لا رجعة فيها. ومع ذلك، لدينا شكوك خطيرة حيال موثوقية وسلامة الطاقة النووية. وعلينا ألا ننسى حادثة ”ثري مايل أيلند“ التي وقعت في الساعة الرابعة صباحا من يوم ٢٨ آذار/مارس ١٩٧٩ في هاريسبورغ، بنسلفينيا، أو الحادث الأخطر للانفجار النووي في تشيرنوبل في نيسان/أبريل ١٩٨٦. إن كارثة الانسكاب النفطي في خليج المكسيك ستكون هزيلة إذا ما قورنت بتفجير منشأة للطاقة النووية. إننا لا نعلم إذا كان حكام إيران يرغبون أو لا يرغبون في أن يكونوا دولة حائزة للأسلحة النووية. ولكننا مع ذلك نعلم بأن حيازة الأسلحة النووية لا تمثل طريقا مختصرا إلى مركز الدولة العظمى، كما يظن البعض على ما يبدو في آسيا، كما أنها لا تؤمن أحدا ضد التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية في القرن الحادي والعشرين.

لقد استُحدثت الأسلحة النووية نتيجة للتجارب المأساوية للحرب العالمية الثانية والشكوك المتبادلة والمخاوف التي كانت شائعة لدى الدول في تلك الحقبة. والآن عفا عليها الزمن. وقد أثبتت ذلك حقيقة أن الاتحاد السوفياتي، بقوته النووية الجبارة وترساناته التقليدية، لم تمنع انهيار إمبراطوريته وتحرير مئات الملايين من الناس أو إعادة توحيد ألمانيا. ولن تساعد الأسلحة النووية كثيرا في النزاعات العرقية والدينية أو النزاعات الحدودية الجارية في آسيا. إننا نسأل الله العظيم والرحمن أن لا تقع هذه الأسلحة والأسلحة الأخرى،

الكيميائية والبيولوجية، أبداً، في أيدي الكيانات المتطرفة من غير الدول.

لقد اجتمعنا هنا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر لنستعرض التقدم المحرز – أو غير المحرز – فيما يتعلق بالتعهدات الرسمية التي قطعناها أمام الشعوب في عام ٢٠٠٠ بالقضاء على الفقر، أو على الأقل الحد منه بمعدل النصف بحلول عام ٢٠١٥. وفي تيمور – ليشتي، نلنا استقلالنا في عام ٢٠٠٢، وخلال السنوات الأولى من استقلالنا شرعنا في تعمير بلادنا على أنقاض عنف الماضي، وفي إرساء الأسس لدولة ديمقراطية قادرة على العمل، وتضميد جراحنا ومصالحة مجتمعاتنا المحلية المنقسمة وإقامة علاقات طبيعية مع خصوم الأمس. وخلال ما لا يزيد على ثماني سنوات، وعلى الرغم من التحديات الطاغية التي نواجهها، تمكنا من اجتياز العواصف إلى حقبة من السلام والاستقرار والنمو الاقتصادي.

إن تيمور – ليشتي من بين أقل البلدان نموا، وهو يعاني من انتشار الفقر. وما زلنا بلدا هشا، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن عمرنا ثمان سنوات، ولأننا بلد يخطو خطواته الأولى، فإن جميع مؤسسات الدولة فتية وهشة. ولكن العظيم الرحمن قد باركنا بموارد طبيعية سخية، كالنفط والغاز، مما مكننا من الإسراع في وتيرة التنمية العامة.

وفي عام ٢٠٠٠ لم تكن تيمور – ليشتي مستقلة، ولم يتم تحديد أهدافنا الأولى إلا بعد إصدار تقريرنا الأول بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٤. وعلى مدى الأعوام الثلاثة، الماضية تمتعت تيمور – ليشتي بالسلام الحقيقي وبنمو اقتصادي قوي زاد معدله على ١٢ في المائة. وانخفض معدل الفقر خلال العامين الماضيين بنسبة تصل إلى ٩ في المائة. وتم تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة وتم منذ الآن تحقيق الهدف المحدد في هذا المجال بحلول عام ٢٠١٥. وزاد معدل الالتحاق بالمدارس من ٦٥ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٨٣ في المائة في فترة ٢٠٠٩–٢٠١٠. ويجري القضاء على الأمية لدى البالغين بفضل برنامج مشترك بين تيمور – ليشتي وكوبا. ونتوقع أن تيمور – ليشتي ستكون خالية من الأمية تماما خلال عامين أو ثلاثة. ويجري تخصيص ما يقارب ٣٠ في المائة من الميزانية العامة للدولة للصحة العامة والتعليم. ويعود الفضل في تحقيق هذا التحول، إلى حد كبير، إلى التمويل العام الحثيث للبرامج الاجتماعية، مثل التحويلات المباشرة لفائدة المسنين والأرامل والمعاقين والجنود القدامى، وإلى الجهود الدؤوبة لتوسيع الأراضي المزروعة والإنتاج الغذائي.

لقد عاد إلى الوطن الطلاب الأوائل من مجموعة طلاب الطب المؤلفة من ٨٠٠ طالب من تيمور – ليشتي، الذين يدرسون الطب في كوبا. وبالإضافة إلى طلاب الطب في كوبا، يوجد ٢٠٠ طالب آخر في كلية الطب في جامعتنا الوطنية. وعلاوة على ذلك، يوجد أكثر من ٢٠٠ طبيب كوبي معينين في تيمور – ليشتي ويعملون منذ عام ٢٠٠٤ جنبا إلى جنب مع الأطباء والممرضين التيموريين، وهم يقدمون الخدمات في أقصى المناطق النائية في البلد ويدربون أفراد طواقمنا الطبية والصحية. إن أفراد الفرقة الطبية الكوبية الشهيرة هم أفراد إرساليات حقيقيون ويستحقون جائزة نوبل للسلام مثلما استحقتها الأم تيريزا.

وفي تيمور – ليشتي هذا العام، فإننا بصدد وضع اللمسات الأخيرة على خريطة طريقنا، الخطة الاستراتيجية للتنمية للفترة ٢٠١١–٢٠٣٠، التي ستنقل شعبنا من قرون الفقر إلى بلد يرتفع مستوى الدخل فيه إلى فوق المتوسط بحلول عام ٢٠٣٠.

وفيما يتعلق بإدارة مواردنا النفطية، يسرني أن أشير إلى أن مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في

تقريرها الأخير الصادر في ١ تموز/يوليه، أعلنت أن تيمور – ليشتي هي الأولى في آسيا ورقم ٣ على مستوى العالم من حيث الإدارة السليمة والشفافة والفعالة لدخلنا من النفط والغاز.

تشكل النساء قرابة ٣٠ في المائة من النواب في برلماننا الوطني. وهناك مناصب وزارية رئيسية في الفرع التنفيذي – المالية والعدل والتضامن الاجتماعي والمدعي العام وغيرها – تتقلدها نساء. كما جرى انتخاب برلمان للشباب، يتألف من ١٣٠ برلمانياً شاباً تتراوح أعمارهم من ١٢ إلى ١٧ عاما، وتنعقد دورته الرسمية الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر. ويسعدني أن النتائج فاقت توقعاتنا بشأن التمثيل الجنساني المتوازن. إذ أن النواب في برلمان الشباب ينقسمون إلى ٦٨ فتاة و ٦٢ صبياً.

وتفخر تيمور – ليشتي بأن لديها واحد من أكثر الدساتير إنسانية في العالم. فهو يحظر عقوبة الإعدام، وينص على أن أقصى حكم بالسجن مدته ٢٥ عاماً. كما أننا صدقنا على جميع المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان. ودستورنا يعطي للقانون الدولي الأسبقية على القانون المحلي، وجميع قوانيننا يجب أن تتوافق مع القانون الدولي.

وكرئيس للدولة يسترشد بالمبادئ الإنسانية والأحكام ذات الصلة من ميثاقنا، أصدرت عفواً عن أفراد حوكموا وأدينوا أمام المحاكم وقضوا عدة سنوات في السجن اتصفوا خلالها بحسن السلوك. وأعتقد أن السعي إلى تحقيق العدالة لا يمكن أن ينفصل عن القيم الأساسية الأخرى، كالرحمة وتفهم الظروف المخففة للعقوبة.

أود الآن أن أتطرق إلى بعض القضايا الدولية. إننا نناشد الرئيس باراك أوباما أن يوقع أمراً تنفيذياً بإطلاق سراح خمسة مواطنين كوبيين يقبعون في سجون الولايات المتحدة منذ أكثر من ١٠ سنوات حرموا خلالها من الزيارات الأسرية. ولم يُؤذن حتى للجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارتهم. وينبغي للولايات المتحدة أيضاً أن ترفع الجزاءات المالية والاقتصادية القاسية والحظر التجاري ضد كوبا. فالشعب الكوبي من بين القلة القليلة من شعوب العالم التي تعاني من إجحاف فترة الحرب الباردة. وقد يبدو الأمر، بالنسبة للبعض في الولايات المتحدة وخاصة في ولاية فلوريدا، كما لو أن الحرب الباردة لم تنته.

والحالة في ميانمار بالغة التعقد. وميانمار بلد مساحته شاسعة منقسم وفق خطوط عرقية ومبتلي بالعديد من المجموعات المسلحة التي تقاتل بجداول أعمال مختلفة. ومن واقع تجربتنا، نعتقد أن إدارة تحديات بمثل هذا التعقد، سواء كانت في بلدنا أو في ميانمار أو أي مكان آخر، يتعين علينا جميعاً أن نتحلى بالحكمة وأن ندخل في حوار صبور مع أولئك الذين لا يتفقون معنا كي يتسنى لنا معاً وضع حد للنزاع وانتشال البلد من دائرة الفقر.

فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، نثني على القادة الإسرائيليين والفلسطينيين لحوارهم المتجدد برعاية حكومة الولايات المتحدة. وإلى أولئك الفلسطينيين الذين يقاومون إغراء التطرف والعنف رغم عقود المعاناة والإذلال، فإنني أنحني لهم. وإلى أولئك في إسرائيل الذين ناصروا قضية السلام وحقوق الشعب الفلسطيني، أقول إنهم يمثلون صفوة الشعب اليهودي – ذلك الشعب الذي ينبغي أن يتفهم المعاناة ورغبة الآخرين في الحرية أكثر من غيره من الشعوب.

ونحث حماس على التحلي بالحنكة السياسية بالاعتراف بدولة إسرائيل. فالتطرف والتعصب والعنف العشوائي يضر بالمسعى الفلسطيني النبيل من أجل الكرامة والحرية. وفي نفس الوقت، نسلم بأن حماس وحزب الله

حركتان شعبيتان حقيقيتان تضرب جذورهما بعمق في محنة الملايين من الفقراء ومن سلبت ممتلكاتهم ومن فرضت عليهم العزلة والساخطين في الشرق الوسط. إن نعتهم بالإرهابيين ورفض بناء جسور مع مثل هذه المجموعات يمثل، في رأينا، سياسة غير حكيمة.

إننا نحث إسرائيل، بلد أُسس على تاريخ يمتد ٠٠٠ ٥ سنة، وولد من رحم قرون من الاضطهاد والحرب، أن تجسد حكمة وسخاء اليهود بإنهاء حصار غزة، والسماح بوصول المساعدة الإنسانية بدون إعاقة، ووضع حد للاستيلاء على الأراضي والاستعمار في الضفة الغربية.

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، فإن فشل عملية تصفية الاستعمار في تلك الأراضي واستمرار معاناة مئات الآلاف من الصحراويين في المخيمات في الجزائر يشكل إدانة للمجتمع الدولي. فهذه المشكلة ليست بدرجة التعقد في أفغانستان أو فلسطين. كيف يمكن أن نصدق أنه سيكون هناك حسم مبكر لهذه المشاكل الظاهرة التعقد بينما لا تتوفر الإرادة السياسية لحل مشكلة الصحراء الغربية؟

أعتقد أنني تجاوزت بالفعل الوقت المخصص لي بدقيقة و ٣٥ ثانية. ولدي بضع كلمات عن المعونة الخارجية وتغير المناخ، إلا أنني سأتغاضى عن ذلك احتراماً للجميع، ولا سيما الذين سيأخذون الكلمة من بعدي. اسمحوا لي فحسب بأن أقول كلمتين عن إصلاح الأمم المتحدة.

بعد أكثر من ٦٠ عاماً على إنشاء الأمم المتحدة، فإن عليها أن تجري إصلاحات مجدية كي تكون أكثر تمثيلاً لعالم القرن الحادي والعشرين وتغدو أكثر فعالية. إننا لا نتكلم عن مجلس أمن موسع وأكثر تمثيلاً فحسب. إننا نتكلم عن جعل الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها العديدة أقل بيروقراطية وأكثر كفاءة في إدارتها الداخلية والخدمات التي تقدمها.

بالنسبة لمجلس الأمن، فإننا نكرر رأينا بضرورة توسيع عضويته ليستوعب الحقائق السكانية والاقتصادية الجديدة للقرن الحادي والعشرين. إن قوى رئيسية جديدة مثل الهند والبرازيل يجب أن تمنح مركز العضو الدائم في مجلس الأمن.

وختاماً، وباسم شعبنا، أشكر المجتمع الدولي على المساعدة المطردة والسخية التي قدمها لنا في سنوات الحاجة. وما كان لنا أن نحقق التقدم المحرز خلال السنوات الماضية لولا تفهم أصدقائنا وشركائنا.

يمكننا جميعاً أن نقدم ما هو أفضل في تيمور - ليشتي وغيرها، وعلينا أن نفعل ذلك. وبكل تواضع، فإننا نعترف بأوجه قصورنا وفشلنا. لقد عقدنا العزم على أن نكون في مستوى تطلعات شعبنا وقيادته صوب مستقبل ينعم فيه بالسلام والازدهار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد خوسيه راموس - هورتا، رئيس جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد فاكلاف كلاوس، رئيس الجمهورية التشيكية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية التشيكية.

اصطحب السيد فاكلاف كلاوس، رئيس الجمهورية التشيكية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فاكلاف

كـــلاوس، رئـــيس الجمهوريـــة التـــشيكية، وأدعـــوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس كلاوس (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لهذا المنصب المسؤول، رئيساً للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين.

ويشرفني أن أمثل الجمهورية التشيكية، وهي بلد يقع في قلب أوروبا ويشارك بنشاط في أنشطة الأمم المتحدة منذ البداية، وسيواصل القيام بذلك. ونحن نشارك بنشاط في عدد من هيئات الأمم المتحدة، ويشارك الجنود والخبراء التشيكيون في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عدة عقود. ومن مصلحتنا أن تبقى هذه المنظمة منتدى محترما ورفيع المستوى، يساهم في الازدهار والاستقرار، وفي الحلول السلمية للصراعات حول العالم.

ولقد قيل هنا عدة مرات في الأيام القليلة الماضية إن العالم اليوم يختلف جدا عن العالم في عام ١٩٤٥، عندما أسست ٥١ دولة هذه المنظمة. فهي تضم الآن ١٩٢ دولة. إنه ليس مجرد تغيير كمّي؛ فهو أكثر من ذلك بكثير. لذلك، يعتقد بلدي اعتقادا راسخا أن هيكل الأمم المتحدة يحتاج إلى أن يكون مختلفا، ولا سيما مجلس الأمن، بحيث ينبغي إصلاحه ليأتي انعكاسا للواقع الجغرافي – السياسي، والاقتصادي، والديمغرافي في القرن الحادي والعشرين. ومن الإحباط بمكان أن المناقشات المتعلقة بهذا الإصلاح استمرت في السنوات الـ ١٦ الماضية من دون إحراز نتائج. ولقد حان الوقت لإحراز نتائج ملموسة، وبلدي على استعداد لدعمها.

إن التغييرات من هذا النوع ضرورية؛ ومن جانب آخر، ثمة أشياء يجب أن تستمر من دون تغيير. لا أعتقد أن الأمم المتحدة تحتاج إلى البحث عن مهمة جديدة. فأهدافها ينبغي أن تبقى مثلما حددها الميثاق الأصلي: صون السلم والأمن الدوليين، وإقامة علاقات ودية في ما بين الأمم، وتحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية. وينبغي للأمم المتحدة ألاّ تحيد عن هذه المبادئ. وينبغي ألاّ تبحث عن مشاريع بديلة أو مشاريع تحل محل تلك التي تعزز السلام والحرية والديمقراطية. وينبغي أن تظل منبرا حكوميا دوليا، قائما على تعددية آراء دوله الأعضاء، وعلى الاحترام المتبادل لمواقفها المتفاوتة أحيانا.

واسمحوا لي أن أتناول بإيجاز مسألتين تشكلان جزءا من جدول أعمال الأمم المتحدة الحالي. المسألة الأولى هي الأزمة الاقتصادية العالمية والأساليب المستعملة للتغلب عليها. إنني أخشى أننا نتحرك في الاتجاه الخطأ. فتدابير مكافحة الأزمة، التي تم اقتراحها وتنفيذها جزئيا بالفعل، تنطلق من الافتراض بأن الأزمة كانت بسبب فشل الأسواق، وبأن الطريق الصحيح للخروج منها هو المزيد من قواعد السوق. هذا افتراض خاطئ. إذ ليس من الممكن منع حصول أي أزمة في المستقبل، عن طريق تدخلات حكومية تنظيمية كبيرة في الاقتصاد الكلي تضر بالأسواق، مثلما يجري الآن. إن ذلك لن يعمل إلاّ على تدمير الأسواق، وفرص النمو والازدهار الاقتصاديين في البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء.

والحل لهذه الأزمة أو لأي أزمة أخرى لا يكمن في زيادة الحمائية، والعامل الإيجابي هو أن معظم الحكومات تصرفت بعقلانية كبيرة في هذا الصدد. كذلك لا يكمن الحل في المزيد من البيروقراطية، وفي إنشاء الجديد من الوكالات الحكومية أو الوكالات التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية، أو في استهداف الحوكمة العالمية للاقتصاد العالمي. على العكس من ذلك، هذا هو الوقت لتقوم المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، بخفض إنفاقها، وتقليص إداراتها، وترك الحلول لحكومات الدول الأعضاء، المسؤولة مباشرة أمام مواطني بلدانها.

وينبغي عدم منع البلدان النامية من النمو اقتصاديا. فهي تحتاج إلى الوصول إلى الأسواق الأجنبية وإلى التجارة الحرة. ولقد شددت في هذا المنتدى العام الماضي على وجوب إيلاء الاهتمام لتكاليف ومنافع قراراتنا. ويجب عدم إجبار البلدان النامية على الدخول في اتفاقات تتعلق بأهداف أكثر طموحا لمكافحة تغيّر المناخ، ولا سيما في الوقت الذي تكون البلدان المتقدمة النمو بعيدة عن تحقيق تلك الأهداف. وينبغي للأمم المتحدة ألاّ يكون لديها جدول أعمال شمولي. وينبغي ألاّ تحيد عن المواضيع السياسية وتتجه نحو المواضيع العلمية. إنها ليست موجودة لتحديد ماهية العالم، بل لإشراك دولها الأعضاء في مناقشات عقلانية ومنطقية حول المسائل السياسية. وأشد المناقشات السياسية التي شهدناها في السنتين الماضيتين ضررا كانت حول المناخ والاحترار العالمي.

وينبغي لنا ألاّ نتخلى عن القيم والمبادئ الجوهرية التي يتشاطرها معظمنا، وهذا يأخذني إلى المسألة الثانية التي أود أن أذكرها هنا اليوم – عدم الانتشار النووي. لقد استضاف بلدي في نيسان/أبريل حدثا هاما وقّع خلاله رئيس روسيا ورئيس الولايات المتحدة المعاهدة المعنية بتدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. ونرى أن هذه المعاهدة خطوة هامة إلى الأمام، ودلالة ظاهرة على جهودنا لجعل عالمنا المعقد أكثر أمانا. فلنأمل أن تزداد تعزيزا في المستقبل المنظور.

ونحن لا نجادل في حق أي بلد في استعمال الطاقة الذرية للأغراض السلمية، ولكن يجب عليه أن يفعل ذلك بطريقة مسؤولة. وليس ممكنا لبعض البلدان أن تتجاهل القواعد الدولية المتفق عليها والمحترمة، وأن تهدد الاستقرار في مناطقها وأن تزيد من مخاطر الانتشار.

إن الأمم المتحدة هي المنتدى الوحيد الذي تتمثل فيه البلدان الصغيرة والكبيرة على السواء. إنها بلدان ذات أنظمة سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة؛ ولديها مختلف الجيران؛ ومختلف التجارب التاريخية والمواقف الجغرافية – السياسية؛ والأهم مختلف مستويات الدخل، والثروة، والتنمية. هذا هو بالتحديد ما يجعل الأمم المتحدة فريدة من نوعها ولا بديل لها. وبدلا من أن تصبح الأمم المتحدة على نحو متزايد مصدرا لتمويل مختلف المنظمات غير الحكومية المريبة جدا في بعض الأحيان – إذ لا تخضع لأي مساءلة أو رقابة – والتي تسعى إلى الكسب من أنشطة الأمم المتحدة، ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل على أن تكون هيئة فعالة تتمثل فيها الدول وشعوبها. ولا تتمثل مهمتها في الدفع صوب الحوكمة العالمية وتأدية الدور المركزي في ذلك. إن الأمم المتحدة موجودة في الدرجة الأولى لتعزيز العلاقات الودية في ما بين أعضائها، والبحث عن الحلول للمشاكل التي لا يمكن حصرها ضمن الحدود الوطنية.

أتمنى لكم كل النجاح في منصبكم، السيد الرئيس، وأود أن أؤكد لكم على أن الجمهورية التشيكية ستستمر في أن تكون عضوا ناشطا في الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية التشيكية على الخطاب الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد فاكلاف كلاوس، رئيس الجمهورية التشيكية، إلى خارج قاعة الجمعية.

خطاب السيد أنوتي تونغ، الرئيس ورئيس الحكومة ووزير الخارجية في جمهورية كيريباس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه الرئيس ورئيس الحكومة ووزير الخارجية في جمهورية كيريباس.

اصطُحب السيد أنوتي تونغ، الرئيس ورئيس الحكومة ووزير الخارجية في جمهورية كيريباس إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أنوتي تونغ، الرئيس ورئيس الحكومة ووزير الخارجية في جمهورية كيريباس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس تونغ (تكلم بالإنكليزية): في كل سنة، نلتقي في قاعة الجمعية العامة هذه لنقيّم إنجازاتنا في السعي إلى عالم أكثر سلاما وأمنا، وأفضل لجميع مواطني المجتمع العالمي.

وبما أن الأمم المتحدة انبعثت من رماد الحروب العالمية المدمرة، فقد كانت إيذانا ببداية عهد جديد ونظام عالمي جديد من التعاون الدولي، سعيا إلى السلم والأمن الدوليين. وهي تقوم على مبدأي المساواة من حيث السيادة والتعايش السلمي.

وإذ نقيّم ما حققناه منذ ذلك الحين، يمكننا القول اليوم إننا نجحنا في منع العديد من الآفات التي تحدت الإنسانية، بما فيها الحروب العالمية والأمراض الواسعة الانتشار. ولكن بينما نخلص مجتمعنا العالمي من تلك المظالم، فإن أشكالا جديدة منها تهدد الآن أمننا العالمي.

وأعتقد أن تغير المناخ يبقى أكبر تحد أخلاقي في زماننا. ومع أنه يؤثر على جميع أمم هذه المعمورة، فالمقارنة هي أن أفقر البلدان وأصغرها حجما والتي أسهمت بأقل قدر في انبعاثات غاز الدفيئة، هي التي تدفع الثمن في النهاية حتى يتسنى لبعض البلدان الحفاظ على أساليب الحياة وبرامج التنمية فأين العدالة في ذلك؟

ولم يستطع مؤتمر كوبنهاغن أن يلبي توقعات الكثيرين، ولكن على وجه الخصوص توقعات تلك البلدان الواقعة على الخط الأمامي، والتي لم يعد تهديد تغير المناخ بالنسبة إليها مسألة توقعات، وإنما مسألة بقاء، ولهذا فهو يتسم بإلحاح شديد. وهناك توجه في معظم بقاع العالم لاعتبار تغير المناخ عملية بعيدة وتدريجية، وآثارها المؤذية غير محتملة إلى حد كبير وغير جديرة بالكثير من الاهتمام. وقد قلت في منتديات مختلفة أنه بالنسبة إلى البلدان الجزرية المنخفضة ومنها كيريباس وتوفالو وملديف وجزر مارشال، بين بلدان أخرى ضعيفة مثلها، فإن تغير المناخ مسألة بقاء وذات طابع ملح بشكل متزايد.

إننا نشهد فعلا أضرارا فادحة في الهياكل الأساسية والممتلكات، نتيجة طفرات من المدّ والعواصف أعلى من المعتاد. والتحات الساحلي في مناطق آهلة بالسكان يحدث بمعدل يتجاوز قدرة الحكومات على الاستجابة. وفقدان الموارد يزيد الحالة تفاقما. وتحات الخطوط الساحلية مستمر، والبيوت والممتلكات لا تزال تتعرض للخراب.

وستصبح جزرنا غير صالحة للسكن، قبل أن تغمرها مياه البحار جراء ارتفاع منسوب مياهها بفترة طويلة، لأن الخزانات الجوفية للمياه العذبة ملوثة بتسرب المياه المالحة من المد المتعاظم. والحاجة المتزايدة إلى الموارد، للقيام باستجابات فعالة لآثار تغير المناخ، ستصبح سمة بارزة لبرامجنا الإنمائية. لذا، فإنني آمل صادقا بأن أتمكن أثناء هذه الدورة، من نقل الشعور العميق بالإلحاح، والإحساس المتزايد باليأس، اللذين ينتابان شعبنا في مواجهة هذه الكارثة الوشيكة.

وعلى أساس الإسقاطات العملية الراهنة، فإن اتفاق كوبنهاغن لا يوفر الوسائل لضمان بقائنا في المستقبل، ولهذا لم نوقعه في كوبنهاغن. ثم انضممنا إليه في ما بعد، للأسباب التالية بشكل أساسي. أولها، أننا نعتقد أن الاتفاق يشكل خطوة إيجابية، على الأقل، نحو نظام إداري دولي بشأن تغير المناخ. وثانيهما، أننا نتوقع للمزيد من الأدلة العلمية المقبلة

أن تحدد بوضوح الغايات التي سيتّفق عليها. وأخيرا والأكثر أهمية، أننا نعتقد أن دعمنا للاتفاق سيضمن تدفق أموال التكيف التي نحن بأمس الحاجة إليها. ويؤسفني القول إننا لم نتمكن حتى الآن من الحصول على أي من أموال البداية العاجلة المتعهد بها.

وإنني أعترف بأن إنجاز العديد من عناصر أي نظام دولي متعلق بتغير المناخ سيستغرق عدة سنوات، ولكنني أعتقد أيضا أن هناك أساسا مشتركا لا حاجة إلى نقاش حقيقي بشأنه. فالحاجة الماسة إلى تدفق أموال التكيف لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا للبلدان الأكثر ضعفا هي مسألة تم التوصل بشأنها إلى توافق عام في الآراء. إنها ليست مسألة للتفاوض أو التسويف؛ وإذا فعلنا ذلك، فسيكون قد فات الأوان لبعض البلدان، وسيصبح أي اتفاق في ما بعد بلا جدوى. ومن المهم أيضا عدم اعتبار أموال التكيف أموالا إضافية للتنمية من جانب شركاء التنمية أو البلدان المستفيدة، ولكن يجب توفيرها واستخدامها لمجرد غرض التكيف مع آثار تغير المناخ.

وأعتقد أننا بحاجة إلى تعديل نهجنا إزاء المكسيك إذا أردنا أن ننجح. كما أعتقد أن علينا واجبا أخلاقيا للتوصل إلى اتفاق بشأن إطار ملزم قانونا. يضبط قدرتنا على اتباع سياسات تؤذي الآخرين. ولأسباب واضحة جدا، لا أعتقد أنه ينبغي أن يكون لأي بلد الحق في ممارسة السيادة على انبعاثات غاز الدفيئة لديه. وفي رأيي أن أي بديل لإطار ملزم قانونا غير مقبول ببساطة، ومن شأنه أن ينطوي على عواقب مزعزعة للاستقرار.

لقد علمتنا التجربة في كوبنهاغن أنه إذا أردنا إحراز أي تقدم، فعلينا الاعتراف باختلافاتنا، ومناقشة الأساليب لتفاديها، بدل السماح لها بالهيمنة على جدول الأعمال الدولي الذي تستند إليه العملية. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه لا غنى عن الثقة والاحترام المتبادل في العملية.

وتغير المناخ يتيح للمجتمع الدولي فرصة للتفكير مليا في الاتجاه المستقبلي لعلاقاتنا بصفتنا دولا ذات سيادة. وأعتقد أن تحدي تغير المناخ يتيح لنا الفرصة لكي نكون أكثر ابتكارا في فهمنا للحوكمة الدولية. وترتيبنا الراهن مماثل لترتيب حكومات الدول التي لا تقبل سلطة اتحادية في إطار نظام اتحادي. ويمكن للمرء أن يتصور الفوضى.

وبينما تركز بلدان أخرى جهودها ومواردها على التنمية المستدامة لديها. فإننا، البلدان الأكثر ضعفا، نواصل إنفاق الموارد المحدودة التي لدينا على مكافحة الهجوم الضاري المتواصل المتمثل في ارتفاع منسوب مياه البحار والعواصف الهوجاء على منازلنا ووسائل عيشنا. فليس غريبا إذن ألا نكون على المسار الصحيح لتحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية، وتنفيذ برنامج تنميتنا المستدامة في إطار خطتنا الإنمائية الوطنية، وخطة منطقة المحيط الهادئ واستراتيجية موريشيوس. ومقابل كل خطوة نخطوها إلى الأمام، تعيدنا التحديات التي نواجهها، والتي يزيدها تغير المناخ تفاقما، خطوتين أو ثلاث خطوات إلى الوراء.

وفي هذا الصدد، من المفروض حشد التعهدات التي قدمت في كوبنهاغن لصناديق البداية العاجلة، لمساعدة البلدان الضعيفة، ومنها كيريباس، على التكيف مع آثار تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، في أقرب فرصة ممكنة. فهذه مسألة ذات طبيعة ملحة متزايدة.

ونحن نعترف بالدور الحاسم لبيئتنا بصفتها ركن التنمية المستدامة. والحفاظ على سلامة تنوعنا البيولوجي، في إطار محيطاتنا وأنظمتنا الإيكولوجية، يواجه التحديات نفسها بالذات، التي لم نتمكن حتى الآن من التصدي لها على صعيد غلافنا الجوي. ولا بد إذن أن نتعهد بأن نضع الآن التدابير

اللازمة موضع التنفيذ، بغية تفادي الأخطاء التي ارتكبناها حيال تغير المناخ. لدى سعينا لتحقيق ذلك الهدف، فإننا في كيريباس سمينا أوسع منطقة بحرية محمية، وموقع التراث العالمي البحري، منطقة جزر الفونيكس المحمية. وتغطي مساحة تزيد على ٤٠٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع وتمثل زهاء ١١ في المائة من المنطقة الاقتصادية الخالصة. والمنطقة المحمية هي نتيجة شراكة تعاونية مع منظمة الحفظ الدولية ومتحف نيو إنغلاند للأحياء المائية وتوفر أرضية للتوالد الطبيعي للأسماك الاستوائية والنظام الإيكولوجي للمحيطات. وهو مختبر طبيعي لدراسة هذه الأنظمة الإيكولوجية وأثر تغير المناخ في منطقة برشتينا وهي منطقة لم يمسها أي نشاط بشري بالفعل.

إن الحفاظ على تلك المنطقة هديتنا للإنسانية، ومساهمة منا في جهود الحفاظ على التنوع البيولوجي الدولي لنسهم بدرجة كبيرة في تخفيض فقدان التنوع البيولوجي في هذه السنة الدولية للتنوع البيولوجي. وحتى في الوقت الحالي الذي نواجه فيه إمكانية أن تصبح جُزرنا غير قابلة للسكن في القرن بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر، نقر بقيمة حماية التراث المشترك للبشرية.

إن كريباس ومنطقة المحيط الهادئ ملتزمة بحفظ وإدارة النظم الإيكولوجية البحرية بطريقة مستدامة من خلال تحدي ميكرونيزيا، ومبادرة المثلث المرجاني، واتفاق ناورو والعديد من الجهود الوطنية الأخرى التي يُضطلع بها في جميع أرجاء المنطقة للحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية. وصادق منتدى جزر المحيط الهادئ في اجتماعه الذي انعقد في الشهر الماضي في فانواتو على إطار عمل المناظر الطبيعية في المحيط الهادئ الذي يعزز التعاون فيما بين المناطق البحرية المحمية في منطقة المحيط الهادئ. وهناك مبادرات من قبيل تحدي عام ٢٠٢٠ لمنطقة المحيط الهادئ ومفهوم بانغايا العالمي الجديد للتنمية الخضراء من خلال الإلمام بالاقتصادات التي تربط تلك المبادرات التي تأخذ زمامها البلدان المطلة على المحيط الهادئ وخارجها. إن رسالتنا إلى المجتمع الدولي بشأن الحفاظ على التنوع البيولوجي والأنظمة الإيكولوجية في المحيط الهادئ ليست مهمة فحسب للتنمية المستدامة لشعوب المحيط الهادئ، بل إنها أيضا هامة للغاية لبقية العالم. إن دعم المجتمع الدولي، لحماية النظم الإيكولوجية للمحيط الهادئ، وفي أماكن أخرى بالفعل، لا يجب أن ينظر إليه بوصفه صدقة ولكن بوصفه استثمارا في الأجيال المقبلة على هذا الكوكب.

في العام الماضي، طالبنا جميعا بنظام عالمي جديد. واعترفنا بأن منظمتنا العظيمة يجب أن تتطور لتجسد حقائق زمننا، إنه زمن تكتنفه تهديدات أمنية جديدة وناشئة وجوانب من عدم المساواة مثل تغير المناخ، كلها تتحدى مصداقية نظام الحوكمة الدولي لدينا؛ وهو وقت نرى فيه الشكوك تحوم بشدة حول مستقبل بقاء بعض الدول؛ وهو وقت يتعين فيه على البلدان المقتدرة أن تساهم في منع ذلك البؤس أو أن تخضع لحكم التاريخ عليها إلى الأبد.

ونلاحظ أن التوترات لا تزال مرتفعة في بعض المناطق، وبالذات في الشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية. أما بالنسبة لمن منا يقف على الخط الأمامي للتحديات العالمية الكبيرة، فندعو الله بأن يسود قدر كبير من التفاهم والاستقرار. وبالنسبة لنا نحن الدول الصغيرة، فقد نبدو أننا غير متأثرين بهذه الأحداث، لكنها تحول تركيز الانتباه عن التحديات الحقيقية التي تواجه المجتمع الدولي وعالمنا اليوم.

ومما يبعث على الارتياح أن نلاحظ انخفاضا في حدة التوترات وتحسنا في العلاقات عبر مضائق تايوان، وما من شك أنه تطور يرحب به الجميع في تلك المنطقة ترحيبا كبيرا جدا، ونرحب أيضا بانضمام تايوان إلى جمعية الصحة العالمية، ونأمل أن يسود تفاهم مماثل بشأن انضمامها إلى

المؤسسات الدولية الأخرى التي يمكن أن تشارك تايوان فيها وتسهم إسهاما كبيرا من أجل صالح البشرية.

إننا إذ نشق طريقنا نحو نظام عالمي جديد، لا بد لنا من التصدي للمخاطر الأساسية التي تتهدد وجود ذات الوحدات التي تشكل منظمتنا. وبما أننا نُدعى بمجتمع الدول، يجب أن يكون بوسعنا ضمان بقاء أعضاء مجتمعنا، وذلك بالتصدي لهذا التحدي العنيد في منطقتنا. ولا بد من معالجة تغير المناخ قبل أن يفوت الأوان بالنسبة لتلك الدول الواقعة على الخط الأمامي للجبهة وللإنسانية جمعاء.

وفي الوقت الحالي، نحتاج إلى العطف وبُعد النظر والقيادة المسؤولة لتوجيه طريقنا نحو عالم أكثر أمنا وأكثر عدلا. وعلينا أن نتقاسم الحل وأن نعمل يدا واحدة في المكسيك. ومن واجبنا نحو الأجيال المقبلة أن نتصرف وأن نتصرف الآن. ببساطة إن الإبقاء على الوضع الراهن ليس هو الخيار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس جمهورية كريباس على بيانه الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد أنوتي تونغ، رئيس جمهورية كريباس ورئيس حكومتها ووزير خارجيتها، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد جيرفي روفيكيري، النائب الثاني لرئيس جمهورية بوروندي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية) من دواعي سروري الكبير، أن أرحب بفخامة السيد جيرفي روفييكيري، النائب الثاني لرئيس جمهورية بوروندي، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد روفييكيري (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء، أن أنقل إلى الجمعية تحيات فخامة السيد بيير نكورونزيزا الحارة والأخوية، الذي انتُخب من فوره مرة أخرى لفترة ثانية مدتها خمس سنوات، لقد خطط للمشاركة في هذه الجلسات شخصيا، ولكن مؤسسة الوحدة الدولية أصرت على تكريمه بمنحه جائزة النجم الصاعد في أفريقيا، على دوره في بناء السلم وتعزيزه، مما حدا به إلى إنابتي لحضور هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، والمناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين.

ونود أن نهنئ رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين وأن نكرر شكر وفد بوروندي لسلفه على عمله الرائع. ونشيد أيضا بأميننا العام، معالي السيد بان كي - مون، على انخراطه في متابعة قرارات الجمعية وتوجيهه الهام الذي ما برح يقدمه لمنظمتنا. وقد كانت زيارته لبوروندي في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠، دلالة واضحة على التزامه ببناء السلام وتعزيز الديمقراطية المستعادة في بلدنا بتكلفة كبيرة.

إن بوروندي، تشارك في الدورة الخامسة والستين في أعقاب تجديد المؤسسات الوطنية، من أكبرها إلى أصغرها. وللمرة الأولى في تاريخ بوروندي تكمل المؤسسات المنتخبة ديمقراطيا مدة ولايتها. وهذا يظهر بشدة النضج السياسي وتصميم شعب بوروندي على التخلي عن الماضي المضطرب ليستثمر في السلام والاستقرار والمصالحة، وهي متطلبات أساسية للتنمية المستدامة.

نغتنم هذه الفرصة لكي نكرر شكر بوروندي، حكومة وشعبا للدور الذي قام به المجتمع الدولي، والأمم

المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والبرلمان الأوروبي، وجمعية البرلمانيين المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، والسوق المشتركة لشرقي وجنوب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والبلدان الصديقة وسائر المنظمات التي شاركت في تمويل ومراقبة الانتخابات الآنفة الذكر والتي كانت انتخابات سلمية وشفافة وعادلة ووفقا للمعايير الدولية.

إن الحزب الذي فاز بالانتخابات يدرك الحاجة الماسة إلى تعزيز المصالحة الوطنية والتسامح السياسي بكل استطاعته. واعتبارا من اليوم الذي تلا الجولة الأولى من الانتخابات، ومن ثم في خطاب التنصيب، أعرب رئيس الجمهورية نفسه عن عزمه وعزم الحزب الفائز بإدارة دفة الحكم في بوروندي من أجل بوروندي وبمشاركة شعب بوروندي. وعلاوة على ذلك فإن دستور بوروندي ينص على آليات لكفالة المشاركة السياسية للجميع في إدارة شؤون الدولة.

التزمت حكومة بوروندي في الدورة الجديدة للبرلمان بمواصلة برنامجها لبناء السلام وتعزيز الأمن للجميع، لا سيما عن طريق نزع سلاح السكان المدنيين وإعادة الإدماج الاجتماعي – الاقتصادي للمسرّحين والعائدين. بالإضافة إلى ذلك، ستشدد حكومة بوروندي بشكل خاص على التعاون والتكامل الإقليميين، وتعزيز الأمن في منطقتها الجغرافية والدول المجاورة أيضا.

من الشواغل الرئيسية الأخرى لحكومة بوروندي تعزيز الحكم الرشيد والحوكمة بأبعاده المختلفة. فيما يتعلق بالحوكمة السياسية، ستواصل بوروندي سعيها إلى تعزيز حقوق الأحزاب السياسية بما في ذلك عن طريق الحوار بين الشركاء السياسيين.

فيما يتعلق بالحوكمة الاقتصادية، ستُبذَل جهود لتحسين الظروف في مجال الأعمال التجارية بغية تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي. وتؤكد حكومة بوروندي تصميمها على اتباع سياسة عدم التسامح مطلقا في مكافحة الفساد المالي والاحتيال.

في مجال القضاء، ستُبذَل جميع الجهود الممكنة لمكافحة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بأي نوع من الجرائم وسيتم تعزيز العدالة الانتقالية خلال دورة البرلمان الحالية.

فيما يخص التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، ستركز حكومة بوروندي كل جهدها على مكافحة الفقر وبخاصة عن طريق تطوير قطاعات الإنتاج التقليدية مثل الزراعة والثروة الحيوانية والطاقة والبنى التحتية الاجتماعية والسياحة وتجديد البيئة والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال. سنولي اهتماما خاصا لتنمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص سعيا إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

في المجال الاجتماعي، ستركز حكومة بوروندي على قطاعي التعليم والصحة لمكافحة الجهل والمرض. وسيتم بناء العديد من المدارس والمصحّات في جميع أنحاء البلاد لمقابلة الاحتياجات في هذين المجالين. علاوة على ذلك، سيتم تحسين نوعية الخدمات في هذين القطاعين.

تعتمد إعادة إطلاق الاقتصاد البوروندي، وتطويره، على تدعيم المجموعات الإقليمية وتطوير المشروعات والبرامج التي تدمج المصالح المشتركة. وفي ذلك السياق، ستضطلع حكومة بوروندي بدور أكبر في تعزيز المنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها مثل الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى – الذي نستضيف أمانته التنفيذية – وجماعة شرق أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ومنظمات أخرى. ويتطلب ذلك البرنامج الطموح دعما

ثابتا للجهود الرامية إلى تنفيذه. لذلك من الواضح أن بوروندي بحاجة إلى أنواع كثيرة من الدعم.

لبلوغ تلك الغاية، أنتهز فرصة هذا المحفل لأطلق نداءً مُلِحا إلى المجتمع الدولي، وإلى منظومة الأمم المتحدة، والبلدان الممثلة هنا، والمنظمات الخيرية من أجل الاستمرار في تقديم الدعم بدون كلل لحكومة بوروندي بغية مساعدتها في نهاية المطاف على إرساء قواعد التنمية الطويلة الأمد وتعزيز ما تحقق من إنجازات في مجالات دعم السلام والديمقراطية والاستقرار والمصالحة.

في سياق العلاقات الدولية والعلاقات بين الدول، لدى بوروندي اقتناع بأن موضوع الحوكمة العالمية على وجه العموم، والحوكمة الاقتصادية على وجه الخصوص، يظل ضمن شواغل معظم بلداننا. لذلك ينبغي أن تكون المساواة ديدن المنظمات التي تتمتع دولنا بالعضوية الكاملة فيها وفرس رهانها.

تأمل بوروندي أن تُبذل جهود إضافية لكفالة تمثيل البلدان النامية تمثيلا ملائما في المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما. إننا نؤمن بأن ذلك هو السبيل الوحيد نحو تحقيق عالم أكثر إنصافا وأكثر توازنا جغرافيا.

تلتزم بوروندي بموقف الاتحاد الأفريقي من مسألة إصلاح مجلس الأمن وبخاصة المطالبة بمقعدين دائمين فيه للقارة الأفريقية مع كل الامتيازات التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون الخمسة.

يواجه العالم بأسره اليوم عددا من التحديات والكوارث الطبيعية التي يرتبط بعضها بتغير المناخ. إن البلدان النامية على وجه العموم، والأفريقية على وجه الخصوص، أكثرها تضررا نظرا لغياب الموارد اللازمة للتصدي لتلك التحديات.

لقد آن الأوان لأن تتفق البلدان على اتخاذ تدابير أكثر جرأة لتوفير التمويل اللازم لمكافحة التداعيات السلبية لتغير المناخ وذلك بتنشيط وتعزيز نقل التكنولوجيا على وجه الخصوص بالإضافة إلى بناء القدرات في أكثر البلدان فقر أو ضعفا. إن التصدي لتداعيات تغير المناخ بصورة فعالة سيمكّن بلداننا حتما من إيجاد حل جزئي لمشكلة الأمن الغذائي الذي يمثل أيضا تهديدا خطيرا للتنمية المستدامة.

في ضوء ذلك، نناشد البلدان الغنية أن تعمل لصالح البلدان النامية، لا سيما تلك التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع مثل بوروندي، وذلك بتقديم دعم متواصل ومتعدد وملموس للقطاعات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسة. لقد أصبح أمرا ملحا أن يفي شركاء التنمية بالوعود التي قطعوها أمام البلدان النامية عموما والبلدان الأفريقية على وجه الخصوص وذلك بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية.

إن بوروندي التي تَعزز استقرارها بفضل الاهتمام الجيد والدعم الكبير من قبل هيئات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والبلدان الصديقة، لا يزال يؤرقها موضوع صون السلم والأمن الدوليين. إنها تؤكد من جديد التزامها بالتعاون مع الأمم المتحدة لتعزيز الإنجازات التي تحققت في مجال السلام والاستقرار وفي إدارة الموارد الضرورية للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية.

علاوة على ذلك، وفيما يخص التضامن الدولي، ينبغي لجميع البلدان أن توحد جهودها لجعل هذا العالم مرفأ للسلام. من أجل ذلك، تضطلع بوروندي بدور فعال في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لإحلال السلام في ذلك البلد، وفي بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وفي العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

فيما يتعلق بالصومال، فإن بوروندي ملتزمة بدورها الميداني برغم المشاكل العديدة التي تواجه قواتها هناك. إننا من جديد نطلب من الأمم المتحدة أن تسعى لتحسين الظروف التي تعيش وتخدم فيها قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. كما ننتهز هذه الفرصة لنذكِّر بالوعود التي قطعها الأمين العام إبان زيارته لبوروندي في ٩ حزيران/يونيه، ونناشد البلدان الأخرى نشر قوات إضافية بحيث تصبح بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بعثة تمثل القارة بأسرها بمعنى الكلمة وقادرة على تنفيذ ولايتها.

وفي الختام، ترحب بوروندي بعزم والتزام الأمم المتحدة بجعل عالمنا عالم سلام وديمقراطية وتسامح وتنمية، تحظى فيه بالحماية على نحو واضح الحقوق والحريات الفردية والجماعية. وعليه، فإننا نشجع الجميع على المضي قُدما نحو تلك المهمة النبيلة. ونأمل أن تشهد الدورة التالية للجمعية العامة تسوية أغلبية الصراعات التي تهدد حاليا بعض البلدان والعالم قاطبة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أود باسم الجمعية العامة أن أشكر النائب الثاني لرئيس بوروندي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد جيرفي روفيكيري، النائب الثاني لرئيس جمهورية بوروندي، من المنصة.

خطاب السيد أليك ل. أليك، نائب رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب نائب رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

اصطحب السيد أليك ل. أليك، نائب رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسعدني كثيرا أن أرحب باسم الجمعية العامة بفخامة السيد أليك ل. أليك، نائب رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد أليك (ولايات ميكرونيزيا الموحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ السيد ديس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. وهو يتولى هذه المهمة الجسيمة في فترة حاسمة للأمم المتحدة. وأؤكد له دعم ميكرونيزيا الكامل. كما أود أن أحيي سلفه الموقر على قيادته المميزة.

وللأسف، أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن تعازي شعب وحكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة على الضحايا الكثر للكوارث الطبيعية التي وقعت مؤخرا في كل مكان. وإذ أننا وقعنا بدورنا ضحايا للكوارث الطبيعة، فإننا نتعاطف مع ضحايا العواصف المدارية والزلازل والانهيالات الطينية والفيضانات، التي تحدث الآن على نطاق غير مسبوق وبوتيرة أسرع وقوة تدميرية أكبر في كل أنحاء الكوكب. وتشير الأدلة الطاغية إلى القاسم المشترك بين تلك الأحداث كافة، وهو تغير المناخ على الصعيد العالمي.

إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، للمرة الأولى، باسم ولايات ميكرونيزيا الموحدة. وهذه الجمعية العامة تسبغ على ميكرونيزيا والدول الجزرية الصغيرة النامية امتيازا استثنائيا لنعرض على العالم أجمع المسائل الملحة التي تؤثر علينا وتستلزم استجابتنا الجماعية.

وعلى الرغم من المفاوضات على مدى سنوات كثيرة للحد من الآثار المدمرة لأزمة تغير المناخ، فإنها لا تزال تقض مضاجعنا. وقد سارت المفاوضات بوتيرة بطيئة، بينما على النقيض الصارخ لذلك، ما زلنا نعاني من الآثار السلبية

السريعة في وتيرة وشدة الأخطار البيئية وما يترتب عليها من نتائج مدمرة. ولا يسعني إلا أن أفكر بالمعاناة البشرية التي لا داعي لها في كل مكان، وبما يحمله المستقبل لبلدي وللبلدان الجزرية الصغيرة النامية إذا ما ظلت الأمور على ما هي عليه الآن.

ومستقبل ميكرونيزيا بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، مرتبط ارتباطا وثيقا بالمناخ العالمي. ولهذا السبب، يساورنا القلق البالغ إزاء المشاكل البيئية المتعلقة بأوجه الضعف الشديد لجزرنا أمام ارتفاع مستوى البحر وتغير المناخ. فهذه تهديدات لا جدال فيها، والتأخير في التوصل إلى اتفاق شامل وملزم قانونا لتلافي هذه الكارثة العالمية لا مبرر له.

وفي ميكرونيزيا، أصبنا بخيبة أمل كبيرة إزاء البطء الشديد في دورات المفاوضات والاجتماعات المتعلقة بتغير المناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وفي الوقت ذاته، نحن قلقون بشكل متزايد حيال تضاؤل الطموحات فيما يتعلق باجتماع كانكون بالمكسيك، في وقت لاحق من هذا العام. ويمثل ذلك استجابة غير مقبولة لأزمة بهذا الحجم الهائل، وبالتأكيد غير مقبولة لدى ميكرونيزيا ولدى أي دولة جزرية صغيرة نامية بحاجة إلى العمل السريع. فهذه مسألة بقاء بالنسبة لنا.

ولا بد لنا من القيام باستجابة أفضل – استجابة حقيقية تدعم تدابير التخفيف والتكيف التي ستحقق تخفيضا كبيرا في انبعاثات غاز الدفيئة، وبالتالي تحفظ السلامة البيئية للأرض، وتحفظ كذلك مصادر العيش لسكانها. وفي ذلك الصدد، إن دولتي الجزرية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ليست من البلدان الرئيسية المسهمة في أسباب تغير المناخ. ويعلم ذلك جميع الحاضرين. ومع ذلك، نحن عازمون على الإسهام في إيجاد الحلول.

وما لبثت ميكرونيزيا من ناحيتها، تؤدي دورا رياديا في مكافحة تغير المناخ عبر الاستفادة من الفرص التي يوفرها بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون. فمن خلال هذا البروتوكول، نستطيع حل جزء كبير من هذه المشكلة المتعلقة بتغير المناخ. وهذا ما دفع ميكرونيزيا إلى بلورة اقتراح، بدعم من موريشيوس وجزر مارشال وسيشيل والفلبين، يدعو إلى التخفيض التدريجي لإنتاج واستعمال مركبات الهيدروكربون الفلورية. وبموجب اقتراحنا، سوف نتمكن من إزالة واحد من غازات الدفيئة المدرجة في قائمة بروتوكول كيوتو، ومن دواعي تفاؤلنا أن بلدانا أخرى، ككندا والولايات المتحدة والمكسيك قد قدمت مقترحات مماثلة.

وبصراحة، لقد سررنا بالاهتمام الذي حظي به اقتراحنا حتى الآن، وأنا أثني عليه مسترعيا انتباه الجمعية العامة إليه. وأود أن أشجع، اليوم، جميع الوفود على النظر في إمكانية تأييده. إن عملنا الجماعي أمر حتمي إن كان لنا أن نحدّ بشكل فعال من الاحترار العالمي ونعكس مساره. وهذا هو نوع التعاون الذي أشجع عليه.

وكما سررنا باقتراح بروتوكول مونتريال، فإننا نعتز بالقدر نفسه بمبادرة اتخذت في إطار منطقتنا في المحيط الهادئ، التي أطلقتها في آب/أغسطس حكومتا جمهوريتي جزر مارشال وبالاو وحكومة بلدي على هامش الاجتماع الحادي والأربعين لمنتدى جزر المحيط الهادئ الذي عقد في فانواتو. وهي مبادرة ميكرونيزيا للطاقة الخضراء، الداعية إلى تحسين كفاءة استعمال الطاقة بنسبة ٢٠ في المائة من جانب الموردين في مجالات النقل وتوليد الكهرباء، وتحسين استخدام الطاقة من جانب المستعملين النهائيين بنسبة ٣٠ في المائة وتوليد الكهرباء من خلال الطاقة المتجددة بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. وبوصفنا بلدانا جزرية تعتمد اعتمادا كليا على الوقود الأحفوري في توليد الطاقة، لم يعد

الاستمرار على هذا المسار قابلا للاستدامة اقتصاديا وماليا وبيئيا. ولا بد لنا من التطلع إلى تطوير ما لدينا من مصادر طاقة متجددة واستخدامها والانتفاع منها.

إن آفاق نجاحنا في ذلك تبقى قاتمة بسبب النقص في قدراتنا وفي مواردنا المالية المتاحة. ونحن نشجع ونحث شركاء التنمية والمجتمع الدولي على دعم جهودنا، بما في ذلك من خلال زيادة الدعم المالي ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

وفي مجتمعنا الريفي المظهر كدولة جزرية، قد يبدو للكثيرين حول العالم أننا نعيش حياة سهلة ونطلب العمل من الآخرين. ومع ذلك، فالحقيقة أن دولنا الجزرية تؤدي دوراً نشطاً في الحفاظ على كوكب الأرض والنهوض به وحمايته. ونحن نقبل بمسؤوليتنا عن حفظ التنوع البيولوجي في جزرنا ومياهنا واستخدام الموارد بطريقة مستدامة.

ولذلك، فإن ميكرونيزيا والدول الشقيقة لنا: جمهورية جزر مارشال وبالاو إلى جانب إقليم غوام وكمنولث جزر ماريانا الشمالية، تواصل النهوض بتحدي ميكرونيزيا لحفظ ٣٠ في المائة على الأقل من الموارد البحرية القريبة من الشواطئ و ٢٠ من الموارد المغمورة في منطقة ميكرونيزيا بحلول عام ٢٠٢٠.

وفي ظل قدراتنا الفردية المحدودة، فإننا لا نستطيع مواجهة هذه التحديات إلا من خلال تدابير جماعية إقليمية. وأود أن أعرب عن بالغ امتناننا للدول والمنظمات الدولية المستمرة في دعم تحدي ميكرونيزيا ومساعدتنا على تحقيق أهدافنا. ولأننا بلدان جزرية صغيرة ومحدودة الموارد، فإننا نرى النجاح الحقيقي في الشراكة التعاونية مع المجتمع الدولي.

وميكرونيزيا تواصل معالجة حماية المحيطات ومواردها. وكبلد جزري يقع في المحيط الهادئ ولديه واحدة من أكبر المناطق الاقتصادية الخالصة في غرب ووسط المحيط الهادئ، فإننا نولي أهمية خاصة للمحيط وموارده. فالمحيط له أهمية أساسية وحيوية لأمننا الغذائي ومستقبلنا الاقتصادي. ومع ذلك، فإن الأنشطة البشرية على الكوكب تؤثر بشكل كبير على محيطنا ويمكن أن تكون لها عواقب وخيمة على أمننا الغذائي وتنميتنا المستدامة.

فالصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم في منطقتنا ما زال يشغلنا للغاية، حيث تستمر تلك الممارسة المقيتة بتعقدها وعملياتها الإجرامية المتعددة الجنسيات. وما زالت لدينا توقعات كبيرة بأنه من خلال دعم المجتمع الدولي يمكننا مكافحة ذلك النشاط غير المشروع الذي يهدد استدامة أرصدتنا السمكية ويحرم شعبنا من منافع اقتصادية محتملة.

وبغية عكس مسار الاحتمالات الملحوظة بالفعل لاختفاء أنواع رئيسية من أسماك التونا كان يعتقد من قبل أنها لن تنفذ، قام زعماء بلدان المحيط الهادئ الأطراف في اتفاق ناورو في أوائل العام الحالي بالتوقيع على إعلان كورور، حيث اتفقوا على إدخال مزيد من تدابير الحفظ لحماية أرصدة التونا الرئيسية. ومن التدابير المتفق عليها إغلاق مناطق إضافية في أعالي البحار لا يسمح فيها بالصيد إلا للسفن المرخص لها بالصيد في مياهنا بموجب اتفاق ناورو.

وميكرونيزيا ملتزمة تماماً وستعمل مع زملائها الأطراف في اتفاق ناورو والمجتمع الدولي الأعم لكفالة استدامة مواردنا من التونا. وسنُخضِع المنتهكين للمساءلة من خلال الآليات المتفق عليها دولياً لمنع وردع والقضاء على الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم في مياهنا وفي منطقة غرب ووسط المحيط الهادئ.

إن محيطاتنا ومناطقنا الاقتصادية الخالصة تستقطب قدراً كبيراً من الاهتمام الدولي لوجود احتمالات الاستغلال الاقتصادي. ونحن نولي الأولوية القصوى لمشاركة اقتصادية أكبر في جميع جوانب ذلك الاستغلال. والمشاركة الاقتصادية

المتزايدة هدف رئيسي لكل البلدان في المحيط الهادئ التي لديها موارد بحرية كبيرة – وليس ميكرونيزيا فحسب.

ومع ذلك، فإن مشاركتنا في استغلال مواردنا البحرية للتنمية الاقتصادية يعوقها الافتقار إلى الخبرة، كما أن جانباً كبيراً من بنيتنا التحتية الأساسية ما زال يحتاج إلى الدعم والتطوير. وعلى وجه العموم، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ لم تحصل بعد على حصتها المشروعة من مواردها من المصايد السمكية. ولا بد لنا من دعم دولي لمساعدتنا على بناء قدراتنا لا في مجال التفاوض على الاتفاقات وتنمية الصناعات المرتبطة بالمصايد السمكية فحسب، بل وفي تحقيق حصة أكبر من المنافع من صيد الأرصدة السمكية من منطقتنا الاقتصادية الخالصة.

وفي سنة الاستعراض هذه لكل من الأهداف الإنمائية للألفية واستراتيجية موريشيوس للدول الجزرية الصغيرة النامية، لا بد لنا أن نستفيد من المناسبتين بالكامل، وأن نرقى إلى مستوى التحدي لتلبية الاحتياجات الجديدة والبازغة لعالمنا.

كان إصلاح الأمم المتحدة أحد الشواغل الرئيسية للجمعية العامة على مدار السنوات الخمس عشرة الأخيرة. ولست بحاجة إلى الخوض أكثر من اللازم في هذه المسألة، لأن جميع الحاضرين يعرفون موقف ميكرونيزيا الطويل الأمد، لا سيما فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن. فبالنسبة للعضوية الدائمة، نؤكد مرة أخرى تأييدنا لليابان والهند من منطقتنا آسيا والمحيط الهادئ. ومن المناطق الأخرى، تستحق كل من ألمانيا والبرازيل النظر على قدم المساواة. وندعو إلى تسريع الجهود للوصول بالمفاوضات في هذا الصدد إلى خاتمة ناجحة.

إن السلام في الشرق الأوسط ما زال بعيد المنال، ولكن لدينا آمال كبيرة بأن استئناف المحادثات المباشرة مؤخراً في واشنطن العاصمة وغيرها بين الإسرائيليين والفلسطينيين سيمهد الطريق إلى سلام دائم وتسوية نهائية مع حل قائم على دولتين. فالعالم برمته يهتم بعملية السلام في الشرق الأوسط. وميكرونيزيا تؤيد عملية السلام تماماً وتحث جميع أعضاء الجمعية هذه على القيام بدور إيجابي والعمل صوب نتيجة تحقق السلام والأمن الدائمين للشرق الأوسط. وأود أن أعرب عن امتناني العميق للولايات المتحدة ومصر والأردن والمجموعة الرباعية على أدوارها وريادتها البالغة الأهمية في إيجاد حل لهذا التحدي الكبير. ولمواجهة ذلك التحدي، لا بد لنا من الاستجابة بعملنا ودعمنا الجماعيين.

إنني أعتز أيما اعتزاز بهذه الفرصة لمخاطبة الجمعية باسم بلدي الجزري الصغير. وإذ أختتم بياني، أود أن أؤكد لهذه الجمعية مرة أخرى أن ميكرونيزيا ستواصل الاضطلاع بدورها كعضو مسؤول في هذه المنظمة.

الرئيس بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أليك ل. أليك، نائب رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة من المنصة.

خطاب الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية

الرئيس بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية.

اصطحبت الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، وأدعوها لمخاطبة الجمعية العامة.

الشيخة حسينة (بنغلاديش) (تكلمت بالبنغالية، وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): أتوجه بتهنئة حارة للسيد ديس على انتخابه المستحق رئيساً للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. وأرى أن قيادته الحكيمة وحنكته ستحققان نجاحاً كبيراً لمداولات الجمعية. وأهنئ أيضاً السيد علي عبد السلام التريكي على إسهامه الجدير بالثناء كرئيس للجمعية في دورتها الرابعة والستين. كما أشكر الأمين العام بان كي – مون على خدمته الدؤوبة للأمم المتحدة والسلام العالمي.

إن بنغلاديش دولة علمانية تقدّمية تفي بوعود الديمقراطية، والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان وسيادة القانون، التي قدّمها والدي – أب الأمّة، بانغاباندو شيخ مجيب الرحمن، أعظم بنغالي في جميع الأزمان – من هذه المنصّة قبل ٣٦ عاماً (انظر A/PV.2243). وقد كان ذلك أيضاً منسجماً مع أهداف الأمم المتحدة، التي تبقى الملاذ الأخير الذي يمكن فيه تحقيق آمال اليائسين في العالم ومطامحهم.

وما انفكّت بنغلاديش تدعم جهود الأمم المتحدة لإرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام والأمن، فضلاً عن اتخاذ خطوات فعالة لمكافحة الإرهاب والتهديدات الخارجية في جميع أرجاء العالم. وإنني ملتزمة بضمان هذه الاستمرارية أيضاً.

لقد أنشأت بنغلاديش محكمة للجرائم الدولية، لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية، بما فيها الإبادة الجماعية والجرائم المتعمَّدة والاغتصاب، التي ارتُكبت أثناء حرب تحريرنا عام ١٩٧١، وفي أعقابها مباشرة. وهذا الإجراء منسجم مع سيادة القانون، كما تتجسَّد في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي صادقنا عليه، والذي يستهدف تقديم مرتكبي جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضدّ الإنسانية إلى العدالة. وأعتقد أنّه لا شيء سوى العدالة يمكن أن يُشفي من أخطاء الماضي المميتة التي لا تُغتفر.

وهنا، أستذكر بأسى العمل الإرهابي الشرير في ١٥ آب/أغسطس ١٩٧٥، الذي أودى بحياة والدي، وأب الأمّة، بانغاباندو شيخ مجيب الرحمن، وحياة ١٨ فرداً في أسرتي، بينهم والدتي، وأخوات زوجي، وأخوتي الثلاثة، وكان عمر أحدهم ١٠ سنوات فقط. وحتّى أنا كنت هدفاً لسلسلة من محاولات الاغتيال منذ عودتي من المنفى إلى الوطن عام ١٩٨١.

وكانت الفترة الأكثر فظاعة عندما كان حزبنا الديمقراطي العلماني، ائتلاف أوامي، في المعارضة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٦. فقد قُتل بلا رحمة آنذاك آلاف مناضلي حزبنا، وأنصار وأتباع الأقلية الدينية، الذين صوتوا مؤيدين لحزبنا العلماني، في أعمال إرهابية منهجية لمنظمة بنغلاديش ناري بروغاتي سانغا/حكومة تحالف الجماعات الإسلامية. وكان العمل الأكثر تهوّراً، الهجوم الكبير الغادر بالقنابل في ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، والموجّه ضدّي في حشد عام أُقيم للاحتجاج على تلك الأعمال الإرهابية وعمليات القتل. وقد أودت عشرات القنابل آنذاك بحياة ٢٤ شخصاً بريئاً، بينهم أمينة حزبنا لشؤون المرأة، السيدة آيفي الرحمن – زوجة رئيسنا الحالي – وأصابت أكثر من ٥٠٠ شخص إصابات بالغة.

وكانت هناك أيضاً محاولات استهدفت أفراداً من أسرتي، لكننا لم نستسلم أبدا يوماً لقوى الإرهاب. وبصفتنا ضحايا أعمال إرهابية متكررة، فإنّ أسرتي وأنا نعرف هذا الخطر جيداً. ومن الواضح أنّ رفضنا للإرهاب شامل، شأن عزمنا على القضاء عليه بكل أشكاله. وأريد أن أذكر بوضوح أنه لا يمكن السماح بالإرهاب على تراب

بنغلاديش، وهذا بالتحديد ما يجعلنا طرفاً في جميع اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالإرهاب، ونمنحها دعمنا الكامل.

إنّ سياستنا الثابتة ضدّ الإرهاب ومحبّتنا للسلام، جعلتني أفاوض بشأن اتفاق سلام أراضي هضبة شيتاغونغ لعام ١٩٧٧، ممّا أفضى عقوداً من الصراع الداخلي، وحقّق حلاً سلمياً للانتفاضة العنيفة لقواتنا الحدودية شبه العسكرية عام ٢٠٠٩. وعلى الصعيد الدولي، يتجسّد التزامنا بالسلام، الضروري للتنمية، في دعمنا الثابت لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فقد أرسلت بنغلاديش، منذ عام ١٩٨٨، ٠٠٠ ٩٧ فرد إلى ٢٤ بلداً، بصفتها جزءاً من ٣٢ بعثة من تلك البعثات. وقد فقدنا في هذه الفترة الأرواح العزيزة لـ ٩٢ جندياً شجاعاً.

ومساهمتنا بالقوات حاليا جعلت بنغلاديش أول بلد من البلدان المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن المؤسف أنه على الرغم من هذه المشاركة، فإنّ حضورنا في إدارة عمليات حفظ السلام لا يزال مهملاً، شأن صوتنا في استراتيجيات التخطيط لبعثات حفظ السلام. ويقتضي الإنصاف أن يكون لنا تمثيل متكافئ في إدارة عمليات حفظ السلام.

وقد تأثرت بنغلاديش سلباً بالاحترار العالمي، وانعدام الأمن الغذائي، وتشريد السكان وتضاؤل التنوّع البيولوجي بين مشاكل أخرى، وهي تواجه تهديدات خطيرة ناجمة عن تغيّر المناخ والاحترار العالمي. ومع أنّ حصّتنا من انبعاثات غاز الكربون لا تُذكر، فإننا أسوأ ضحية لها. والتواتر والحدّة المتزايدان للفيضانات والأعاصير والجفاف، وما سواها من الكوارث الطبيعية الناجمة عن تلك الظاهرة، لا تزال تنشر الخراب من خلال الأرواح التي تُزهق والموارد التي تُدمَّر.

وبالتالي، فإن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يصبح تحدّياً أكثر صعوبة. فمدننا باتت مكتظّة بمهاجري المناخ، ممّا يشكّل ضغطاً كبيراً على مرافق هياكلنا الأساسية المحدودة، ويؤدي إلى اضطراب اجتماعي. ويمكن أن تصبح الحالة كارثية بارتفاع مستوى سطح البحر بمتر واحد نتيجة الاحترار العالمي. ومن شأن ذلك أن يطمر ربع بنغلاديش، مما يؤثر على ١١ في المائة من سكاننا ويؤدي إلى هجرة جماعية واسعة.

ولمجابهة هذه التحدّيات، اعتمدنا خطة عمل من فيها ١٣٤ بند للتكيُّف والتخفيف. وتشمل هذه البنود إزالة الأوحال من الأنهار الكبرى للحدّ من الفيضانات، واستصلاح الأراضي الزراعية لإسكان الأشخاص المشرّدين وزيادة القدرة على إنتاج المزيد من أغذية الحبوب. وتشمل خطط أخرى تحريج ٢٠ في المائة من مساحة الأرض بحلول عام ٢٠١٥، ممّا يؤدي إلى إيجاد بالوعة كربون ضخمة؛ وحماية التنوّع البيولوجي؛ وتحصين السواحل وضفاف الأنهار بأحزمة خضراء؛ وتحديث إدارة الكوارث بمشاركة مجتمعية؛ وتطوير أنواع المحاصيل وفقاً لتغيّر المناخ؛ وتغيير الممارسات الزراعية؛ واستخدام تكنولوجيا الفحم النظيف؛ واعتماد الطاقة النووية والطاقة المتجددة. وفي غضون ذلك، أُنشئ استراتيجياً أكثر من ٠٠٠ ١٤ مأوى لضحايا الإعصار، لمجابهة كوارث الأعاصير.

ويتطلب تنفيذ خطة العمل أموالاً هائلة. وكان التدبير الفوري هو إنشاء صندوق استئماني لتغيّر المناخ بمواردنا الذاتية، وصندوق القدرة على مواجهة تغير المناخ بمساعدة من الشركاء الإنمائيين. وعلى الصعيد الدولي، وفي مؤتمر الأطراف الخامس عشر بشأن تغيّر المناخ في السنة الماضية، عملنا بكدّ من أجل التوصل إلى اتفاق مُلزم قانوناً، ومن أجل صندوق دولي للمناخ، لمساعدة البلدان الأكثر

ضعفاً أمام تغير المناخ. وكان الحل التوافقي هو اتفاق كوبنهاغن، الذي لم يتمكن حتى الآن من الوفاء بوعوده.

لذا، أحثّ قادة العالم في مؤتمر الأطراف السادس عشر بشأن تغيّر المناخ هذه السنة، على أن يُبرموا، بحكمتهم، اتفاقاً إيجابياً يستند إلى خطة عمل بالي، مع تقليصات متَّفق عليها في انبعاثات غاز الدفيئة، وإسهامات حقيقية في الصندوق الدولي للمناخ. كما أحثّهم على أن يعتمدوا، في المؤتمر السادس عشر، تدابير لتحسين الآثار السلبية لتغيّر المناخ على البلدان الأكثر ضعفاً، ومنها بنغلاديش، والدول الجزرية الصغيرة النامية ومنها ملديف، والبلدان غير الساحلية ومنها بوتان ونيبال، بين بلدان أخرى من أقلّ البلدان نموّاً.

إن العالم لما ينتعش بعد من الأزمة الاقتصادية العالمية، وأقلّ البلدان نمواً، فـ٧٠ضلاً عن البلدان المتقدمة، تعاني تناقص الصادرات. وهذه الأزمات ناجمة عن التفاوت والظلم الناتجَين عن هيكلية دولية غير منصفة، لا تزال بدون تغيير في معظمها. ويجب على مؤسسات بريتون وودز أن تستوعب الآن حضوراً أوسع للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. وفيما يمكن لمؤسسات بريتون وودز أن تتعامل مع مساعدة إنمائية بعيدة المدى، تقترح بنغلاديش إنشاء صندوق خاص برعاية الأمم المتحدة، للتعامل حصرياً مع حقوق السحب الخاصة والهبات. كما نقترح بأن يحترم جميع أصحاب المصلحة الملكية القطرية القيادة لجميع مشاريع التنمية، وفقاً لما جاء في برنامج عمل أكرا.

ومن المؤكد أن أقل البلدان نمواً ترحب بالمساعدة الإنمائية التي تتلقّاها من البلدان المتقدمة النمو. ولكن يمكن لها أن تستفيد أكثر بالحصول على امتيازات التجارة الحرة، منها الوصول إلى الأسواق المعفية من الرسوم الجمركية والمحاصصة، وبناء القدرات التجارية، وما شابه ذلك. وتسعى أقل البلدان نمواً أيضاً إلى التعجيل باختتام المفاوضات التجارية لجولة الدوحة، التي تُجريها منظمة التجارة العالمية، ووفاء بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالالتزامات بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، يوجَّه منها ٠,٢ في المائة لأقلّ البلدان نمواً، كما أكد برنامج عمل بروكسل.

وقد تأثرت أيضاً أقلّ البلدان نمواً بالبطالة داخلياً، وبالعقبات أمام الهجرة لإيجاد فرص عمل في الخارج. وبما أنّ التحويلات المالية تشكل جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان، فإنه ينبغي لتدابير الانتعاش الاقتصادي أن تكفل إيجاد فرص العمل وجميع حقوق العمّال المهاجرين، وبخاصة أولئك القادمين من أقلّ البلدان نمواً.

لكن بنغلاديش استطاعت في خضم مشقات السنوات الماضية، أن تحرز نجاحاً معقولاً في الحفاظ على نسبة نمو سنوي، في الناتج المحلي الإجمالي قدرها ٦ في المائة. وقد أمكنها ذلك نتيجة سياساتنا العملية بشأن الإنتاج الغذائي، والزراعة، والتنمية الريفية، ومراقبة التضخّم وإبقاء أسعار الأغذية والسلع الأساسية في متناول الفقراء. وفي عهد حكومتنا السابقة، من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠١، مكنت سياساتنا المتعلقة بالأمن الغذائي بنغلاديش من تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الأغذية، ممّا أدّى إلى فوزنا بجائزة سيريس من منظمة الأغذية والزراعة. وهذه المرة، نجحت حكومتنا مجددا في ضمان استدامة الإمدادات الغذائية للجميع بتنفيذ السياسة الوطنية للغذاء الرامية إلى تحقيق استقرار أسعار الوقود والأسمدة والبذور والمدخلات الزراعية الأخرى.

وهدف حكومتنا أيضاً هو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتسريع وتيرة تنميتنا الاقتصادية – الاجتماعية. لذا، فإننا ننفِّذ قانون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام ٢٠٠٩ وسياسة المعلومات والاتصالات لعام ٢٠٠٩ لبناء الهياكل الأساسية اللازمة، وإيصال تلك

التكنولوجيا إلى جميع أنحاء بنغلاديش. ويجري ربط المؤسسات التعليمية والمؤسسات الحكومية المحلية والمجتمعات الريفية بخدمات الإنترنت. وتشمل العملية إنشاء مركز إلكتروني لتلك المجتمعات، يربط بين ٨ ٥٠٠ مكتب بريدي؛ ومجمع للتكنولوجيا العالية؛ وشبكة الحوكمة الإلكترونية؛ وجهوداً لدعم شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية والاتصالات الساتلية.

وتتركّز خدماتنا الإلكترونية الآن على تحسين توفير المعلومات الزراعية، والوصول إلى الأسواق، والتعليم، والرعاية الصحية، وأنظمة الإنذار المبكِّر من الكوارث، والقانون والنظام، ومدفوعات شبكة الأمان الاجتماعي. ويجري أيضاً تنفيذ برنامج قيادة إلكترونية مكثّف بين أعضاء البرلمان، وكبار صانعي السياسات، والمدراء الميدانيين والمدراء المحليين. وقد قمنا فعلا بتحويل ١٠٠ مجلس محلي لاستضافة المراكز الإلكترونية في عام ٢٠٠٩، ونقوم الآن بتسريع العملية لتغطية جميع المجالس المحلية الـ ٤ ٥٠٠ بحلول نهاية هذا العام. وباختصار، إنّ حكومتنا عازمة على جعل بنغلاديش رقمية وتحويلها إلى بلد متوسط الدخل بحلول عام ٢٠٢١، سنة اليوبيل الذهبي لاستقلال أمّتنا.

وبالتزامن مع ذلك، فإنّ هدف حكومتنا هو بلوغ نسبة ١٠٠ في المائة فيما يتعلق بالتسجيل في المدارس الابتدائية بحلول عام ٢٠١١، ومحو الأمية بنسبة ١٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٤. وننفق أعلى مخصّصات ميزانيتنا في التعليم. ونوفر الرسوم الدراسية والكتب بالمجان الآن للتلاميذ حتى الصفّ ١٢. ويجري توفير مرافق الحاسوب والإنترنت للمدارس مجاناً، لتعويد التلامذة على استخدامها. وللتشجيع على المداومة في المدرسة، بدأنا بتقديم وجبة غداء للتلاميذ، ودفع حوافز نقدية للأهالي.

ومع أنّ بنغلاديش حققت من الأهداف الإنمائية للألفية غاية هدف المساواة بين الجنسين في المرحلة الثانوية، فإن خطتنا هي توفير التعليم المجاني للفتيات حتى مرحلة التعليم العالي. وسبب ذلك هو أننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن المشاركة المتساوية من جانب المرأة حيوية لتنمية الدولة. وتأتي المساواة بين الجنسين والتنمية البشرية على رأس اهتماماتنا ذات الأولوية.

لقد أحييت حكومتنا السياسة الوطنية لتطوير المرأة، التي اعتُمدت أثناء فترة ولايتنا الأخيرة، أي من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠١. وحالياً، هناك خمس نساء أخريات وزيرات في الحكومة، و ٤٥ نائبة برلمانية في مقاعد محجوزة، إلى جانب رئيسة الوزراء، وزعيمة المعارضة ونائبتها وعضوة برلمان حزبية. وعلاوة على ذلك، هناك ١٩ امرأة عضواً في البرلمان انتُخبن انتخاباً مباشراً. وتشغل النساء أيضاً ٣٠ في المائة من المقاعد المحجوزة في جميع الحكومات المحلية. ويجري تشجيعهنّ على المشاركة في السياسة والإدارة، وتوظيفهنّ في جميع الأعمال، بما فيها الخدمات في القوات المسلحة. وهنّ يخدمن أيضاً في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وقد وضعنا ترتيبات لدفع مخصّصات تقاعدية للنساء المستضعفات والأرامل، فضلاً عن توفير إقامة سكنية للرجال والنساء في بيوت المسنّين. وتشمل شبكات أماننا الاجتماعي أيضاً برامج للأقليّات والمهمَّشين وذوي الإعاقة والمتخلّفين عقلياً؛ وهناك برنامج ''العشريان'' أو المساكن للمشرّدين؛ وسياسة ''مسكن واحد، مزرعة واحدة'' لتخفيف الفقر؛ وبرامج التحويلات النقدية والغذائية.

ولدينا سياسة جديدة لتوفير العمالة لفرد واحد من كل أسرة فقيرة. وهناك مبادرة جديدة أخرى هي سياسة الخدمات الوطنية، لتوفير العمالة للشباب والنساء وتطوير مهاراتهم. وفوق ذلك، أفضت فرص البحوث إلى اكتشافات

جديدة، ولا سيما في ما يتعلق بالمحاصيل القادرة على التكيف مع تغيّر المناخ. وأُحرز مؤخراً نجاح تمثَّل في التشذيب الجينومي لألياف القنّب، بما يكفل نوعية محسَّنة من منتجات القنَّب، وهو خيار تحلُّل بيولوجي لمنتجات تركيبية خطيرة.

والصحة مجال آخر يحظى باهتمام خاص، مع تنفيذ السياسة الصحية الوطنية التي اعتُمدت أثناء فترة ولايتنا السابقة. وتقضي هذه السياسة بإنشاء عيادة مجتمعية لكل ٦ ٠٠٠ شخص. وخطتنا هي إنشاء ١٨ ٠٠٠ عيادة من هذا النوع في المرحلة الأولى، لتقديم الخدمات الصحية الأساسية للناس في منازلهم. ولكفالة الأمومة المأمونة، اعتُمدت استراتيجية وطنية لصحة الأمهات، مع برنامج لخفض معدّل وفيات الرضّع من ٥٤ وفاة لكل ألف مولود حي إلى ١٥ وفاة.

وغايتنا هي استكمال نسبة الـ ١٠٠ في المائة من التحصين بحلول نهاية ولايتنا الحالية في الحكومة. ومنذ أن تولَّت حكومتي المسؤولية، تمّ خفض معدّل وفيات الأمهات من ٢,٩ إلى ٢,٦، وخفض وفيات الرضّع إلى حدٍّ جعل نجاحاتنا تستحق جائزة من الأمم المتحدة.

والحقيقة هي أنه على الرغم من أزمات الغذاء والطاقة، والأزمة الاقتصادية وأزمة تغيّر المناخ العالمية الأخيرة، أحرزت بنغلاديش تقدّماً مقبولاً، بدعم من وكالات الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف. وإنجازاتنا المتعلقة بالهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، بشأن الحدّ من الفقر، والهدف ٢ منها، بشأن التعليم الابتدائي الشامل، والهدف ٣ منها، المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مشجِّعة حقاً ونحن على المسار الصحيح لتحقيقها. وتعتزم حكومتنا، من خلال جهودها المخلصة، إخراج ١٢ مليون شخص من الفقر، ممّا يخفِّض إلى النصف عدد الأشخاص الذين يعيشون الآن في هذه الحالة الكئيبة، بحلول الموعد النهائي للأهداف الإنمائية للألفية عام ٢٠١٥.

والتزامنا الثابت بالسلام يتجسد في قرارنا الرئيسي الذي نقدمه سنويا إلى الجمعية بشأن ثقافة السلام (انظر القرار ٨٠/٦٤). وقد أظهرت السنوات الأخيرة رقماً قياسياً استثنائياً من المقدّمين، بسبب الإشارة إلى اليوم الدولي للّغة الأم. ومنذ أن اعتمدت اليونسكو هذا اليوم تقديراً لشهداء اللغة الذين قدّموا أرواحهم عام ١٩٥٢ من أجل اللغة البنغالية، لغتهم الأم، لا يزال يجري الاحتفاء به في جميع أرجاء العالم بحماس متزايد كل سنة. وبما أنّ نحو ٣٠٠ مليون شخص في العالم يتكلمون اللغة البنغالية، وبما أنّ لديها تراثاً غنيّاً في الأدب والتاريخ ومجالات أخرى، فقد اعتمد برلماننا قراراً يطالب الأمم المتحدة بإعلان البنغالية إحدى لغاتها الرسمية. وإنني أناشد بقوة الدول الأعضاء قبول طلبنا المشروع جداً.

إنّ كل يوم يمرّ، يقرِّب الشعوب بعضها إلى بعض، وكأن العالم قرية بتكنولوجيات سريعة التطور وتحديات جديدة، منها تغيّر المناخ، والإرهاب والترابط الاقتصادي. والحقيقة هي أنّ مصيرنا الآن واحد، شأن أعبائنا ومسؤولياتنا. ومن الواضح الآن أنه لن نتمكن من أن نقيم عالماً من السلام والازدهار المشترَكين، إلاّ بتعبئة أوجه تآزرنا وجعلها على المستوى الأمثل. وليس لدينا خيار سوى أن نتخلّص من مصالحنا الأنانية والقصيرة النظر، ونعمل بانسجام من أجل عالم سيرثه أبناؤنا وأحفادنا، بحيث يذكروننا بمحبة وامتنان.

فلْتحيَ بنغلاديش إلى الأبد، ولتحيَ الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أودّ أن أشكر رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية على البيان الذي أدلت به للتوّ.

اصطُحبت الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أُعطي الكلمة الآن للسيد فرانكو فراتّيني، وزير خارجية إيطاليا.

السيد فراتّيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): توشك إيطاليا أن تحتفل بالذكرى السنوية المائة والخمسين لتوحيدها. فنحن بلد فتيّ، لكننا شعب ذو جذور عميقة وتقاليد عريقة. وبتاريخنا وموقعنا الجغرافي ومنظورنا الدولي الضارب في القدم، نحن فخورون بإرثنا الكبير. وبحكم الضرورة والالتزام الذاتي، فإننا متفانون في الحوار واحترام التنوّع والتفاهم المتبادل.

وليس هناك بديل لهذا النهج الشمولي، حتى حين يتطلب الأمر تسويات أو تنازلات. وأفضّل أن أدعوها موضوعية مثالية، لأنّ هدفنا النهائي هو نشر السلام والحرية والازدهار، وهو طموح يتحقق على الوجه الأمثل من خلال التعاون. وهذه النزعة إلى الحوار هي إحدى أكبر إسهامات إيطاليا في الأمم المتحدة.

وتؤيد إيطاليا على نحو قوي الدور المركزي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية وإدارة الأزمات الدولية. وبحكم عالمية هذه المنظمة وحيادها، فإن لديها المشروعية للتدخّل في حالات الأزمة. وتُسهم إيطاليا في بعثات حفظ السلام، ليس بالمساهمة بأعداد كبيرة من القوات المؤهلة تأهيلاً عالياً فحسب، وإنما بإعداد خطط وبروتوكولات استراتيجية، وبتقديم التدريب والدعم اللوجستي أيضاً. إننا سادس أكبر مساهم في ميزانيات الأمم المتحدة العادية وميزانيات عمليات حفظ السلام، والمساهم الأول في الأمم المتحدة بين أعضاء الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى منذ عام ٢٠٠٦.

إن نحو ٨ ٠٠٠ فرد من القوات الإيطالية معينون في عمليات تحت رعاية الأمم المتحدة أو ولايتها. وحضورنا منتشر عَبْر ٢٢ بعثة في جميع أرجاء العالم: من لبنان إلى هايتي، ومن البلقان إلى أفغانستان. وقد تعلّمت إيطاليا دروساً هامّة من خلال تجاربها في هذه المناطق الصعبة. و ”نهجنا الشامل“، بشكل خاص، يوفِّر نظرة عميقة قيِّمة بشأن كيفية تكامل الجوانب العسكرية من بعثة ما، مع الالتزام بإعادة البناء الاقتصادي والمؤسسي والمدني.

ونحن مقتنعون بأنه يجب دعم الأمم المتحدة، بدءاً بقدرتها على الإسهام في صون السلم والأمن الدوليين، لكي تتمكّن من مجابهة تحديات القرن الحادي والعشرين. ويتعيَّن تمكين الأمم المتحدة من أداء دورها بصفتها ”منتجاً“ للأمن والاستقرار، وهو دور مصمَّم لتعزيز المصالحة، وترسيخ الديمقراطية والمساهمة في إيجاد عالم أكثر استقراراً في النهاية.

لهذا، نحن ندعم مبادرات الأمين العام بشأن استراتيجية الآفاق الجديدة والعالمية للدعم الميداني. وعلينا أيضاً أن نواصل تعزيز أوجه التآزر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تؤدي دوراً رئيسياً في إحلال السلام في مناطق الأزمات. وأشير هنا إلى الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي في المقام الأول. وتتضمّن معاهدة لشبونة ترتيبات جديدة للتمثيل الدولي للاتحاد الأوروبي. وإنني آمل صادقاً أن يتمكّن الاتحاد الأوروبي من تقديم إسهام أكبر في مسؤوليات الجمعية العامة، ومن تعزيز قدرتها على توفير التوجيه السياسي، حالما يتمّ أخيرا اعتماد القرار بشأن مشاركة الاتحاد في أعمال الأمم المتحدة.

وفي مجال الأمن، فإن الالتزام بنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ظلّ دائماً إحدى سمات السياسة الخارجية الإيطالية. فالانتشار تهديد متزايد لا يمكن

التصدّي له إلا من خلال التعاون الدولي، وفي هذا الصدد، قدّمت الحكومة الإيطالية للتوّ بعض الاقتراحات المحددة. وعلينا أن نضع هدف التخلص تماما من الأسلحة النووية خيار ضمن جدول زمني ملائم، ولكن بدون إعطاء الانطباع بأنه طموح غير واقعي.

إن عام ٢٠١٠ موعد رئيسي على الطريق إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومسؤوليتنا الجماعية ومصداقيتنا على المحكّ في هذا المسعى. وإيطاليا تؤيد على نحو قوي نهج شامل للتنمية. ومن أجل الملكية الديمقراطية الحقيقية، يجب على مجتمع المانحين، بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، أن يعمل بشراكة تجعل البلدان المستفيدة أطرافاً في التنمية.

لقد حان الوقت للمجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يزيدا التزامهما بأزمتين إقليميتين. فالصومال هي الحالة الأكثر خطورة وإلحاحاً في القارة الأفريقية اليوم. وفي السنتين الماضيتين، ساهمت الحكومة الإيطالية بتمويل كبير في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وقوات الأمن الصومالية، لكنّ هذا لا يكفي. فيجب تعزيز الدعم الدولي لهذه البعثة.

والأزمة الثانية في باكستان، حيث دمّرت الفيضانات الأخيرة حياة ٢٠ مليون شخص. والحكومة الإيطالية توزِّع رزمة معونة إضافية قدرها ٨٠ مليون يورو لإغاثة السكان الباكستانيين.

ولكن بالإضافة إلى تقديم المعونة، يتعيَّن علينا أن نتصرَّف بحكمة. ولهذا طالبت إيطاليا بتدابير تجارية جديدة لزيادة وصول البضائع الباكستانية إلى الأسواق، ودعم الانتعاش الاقتصادي في باكستان. ومن شأن كارثة طبيعية بهذا الحجم أن تُظهر أيضاً الحاجة الملحّة إلى معالجة آثار تغيّر المناخ، بتدابير جماعية ومشتركة.

لقد أنتجت العولمة مطالبة جديدة بالانتماء والهوية. لكنّه لا يمكن قيام حوار مثمر بين الحضارات بدون قِيم عالمية. فمن المحتَّم الدفاع عن الصلاحية العالمية للحقوق الأساسية، وتفادي مخاطر النسبية. وبالنظر إلى قوة التراث الإنساني لدى إيطاليا، الذي يؤكد أنّ الإنسان هو مقياس جميع الأشياء، فإنها مجهَّزة جيداً لأداء دور هام في هذا الحوار.

وإخلاصاً من الحكومة الإيطالية لهذا التراث، فقد روَّجت حملة من أجل وقف اختياري لعقوبة الإعدام. ونحن نرحب بالتوجّه الدولي المتنامي نحو تحقيق هذا الهدف، ونأمل بتثبيته حين تقدِّم إيطاليا وتحالف واسع من البلدان مشروع قرار بشأن هذا الوقف الاختياري في الأشهر المقبلة.

والتسامح الديني شرط مُسبَق للسلام، ومبدأ تأسيسي لحضارتنا. فالحقّ في البحث عن الحقيقة من خلال كلمة الله هو ”حرية الحريات“، لكنّ الناس في بعض مناطق العالم يخشون الاعتراف بمعتقدَهم بحرية وعلانية، لأنهم يواجهون المضايقة من جانب المتطرّفين. وإيطاليا ملتزمة التزاماً قوياً بحماية حرية الأديان، وستعارض التمييز ضدّ الأقليات الدينية دائماً. وفي الحقيقة، إنها مشاركة بفعالية، إلى جانب شركائها في الاتحاد الأوروبي، في إعداد وتقديم مشروع القرار السنوي بشأن التسامح الديني.

والهدف الآخر لمكافحتنا التمييز هو المبادرة الدولية لمنع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، عزّزت إيطاليا، إلى جانب مجموعة من البلدان الأفريقية، هذه المبادرة، التي يؤمل لها أن تُفضي إلى تقديم مشروع قرار، هنا في الجمعية، يحترم المُلكية الأفريقية احتراماً كاملاً.

وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، الذي ينتهك السلامة الجسدية للمرأة، يؤثر على ملايين النساء والفتيات في جميع أرجاء العالم، بما في ذلك في بلدي، حيث أُفيد عن

٣٥ ٠٠٠ حالة من تلك الحالات. فحقوق المرأة والتقدم الوطني يسيران بصورة متوازية، لكنّ النساء، مع ذلك، لا يزلْنَ يعانين في بلدان عديدة في العالم قاطبة.

وبضم جهودنا معاً، يمكننا أن نضمن التوافق اللازم للقرارات التي تحمي مستقبلنا ومستقبل أجيالنا المقبلة من الإساءة والتعصّب. وبهذه الروحية، نرحب بحرارة شديدة باستحداث جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة في إطار الأمانة العامة، ونأمل أن يصبح فاعلاً بسرعة.

وإعادة تأكيد الدور المركزي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية، تتطلب التزاماً ثابتاً بالإصلاح الشامل للمنظمة. وينبغي لهذا الإصلاح أن يطال الأمانة العامة، ومختلف صناديق الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، وهيئات صنع القرارات فيها بوضوح.

وفي ما يتعلّق بإصلاح مجلس الأمن، فإننا نسعى إلى حلول توفيقية واقعية، تستقطب أوسع توافق آراء ممكن، وتضمن تمثيلاً كافياً للمجموعات الأفريقية والعربية ومجموعات البلدان ذات التمثيل الناقص. وقد أظهرت ١٥ سنة من المفاوضات أنّ العضوية مقسَّمة بشكل عميق. وحان الوقت للبحث عن تسوية حقيقية وواسعة النطاق. وإيطاليا وشركاؤها في الاتحاد من أجل توافق الآراء مستعدون للمشاركة بشكل بنّاء في عملية الإصلاح، وقد سبق لهم أن أظهروا مرونتهم. ونحن نتطلع إلى المشاركة مع بقية الأعضاء أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة.

وينبغي لعملية تنشيط الجمعية العامة أن تسعى لاستعادة دورها المركزي. والصفة العالمية للجمعية تمنحها القدرة على تقديم التوجيه السياسي الذي ينبغي تجسيده. فالجمعية هي المكان الذي يمكننا فيه أن نحدد معاً المشاكل الرئيسية، التي تهدد الأمن والاستقرار والتنمية لجميع الدول الأعضاء، وأن نُعدّ الاستراتيجيات المشتركة لمعالجتها بفعالية.

وختاماً، إنّ الرؤية المستقبلية التي يطمح إليها بلدي، إيطاليا – مستقبل تعايش سلمي وإثراء متبادل بين القيم والثقافات – لا يمكن ضمانها إلاّ من خلال الإتمام الناجح لعمليات الإصلاح العديدة الجاري تنفيذها. ويمكننا أن نحقق هذا المستقبل، إذا أسندنا أعمالنا إلى الحوار والتفاهم المتبادل. وحين نحقق التعايش السلمي والإثراء المتبادل فعلاً، ستكون منظومة الأمم المتحدة مجهَّزة بالوسائل التي تحتاج إليها لتطبيق مبادئ الميثاق وقِيمه الرئيسية. وأحد هذه المبادئ والقيم يتصدر بقيّتها جميعاً من حيث الأهمية: فلكل فرد من الأفراد في جميع أرجاء العالم حقوق غير قابلة للتصرُّف ومطلقة، ولا يمكن التسامح بأي نوع من التنازل عنها أبداً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد ميغيل أنخيل موراتينوس كويوبي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في المملكة الإسبانية.

السيد موراتينوس كويوبي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): هل لي أن أستهل بياني بتهنئة رئيس الجمعية المعيَّن حديثاً، السيد جوزيف ديس، الذي أتمنى له نجاحاً عظيماً في إدارته للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة.

إن أيلول/سبتمبر شهر هامّ في برنامج السياسة الدولية منذ منتصف القرن الأخير، لأنه يصادف بدء الدورة الجديدة للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تتّخذ من مدينة نيويورك خلفية لها.

وبمعزل عن ذلك، كان مؤتمر سان فرانسيسكو، الذي طوى الصفحة المتعلقة بالصراعات العالمية، وفتح الطريق للتعاون الدولي بإنشاء منظمة جديدة، أي الأمم المتحدة، وهي منظمة موجَّهة نحو تعزيز السلام والعدالة والحياة الأفضل للبشرية جمعاء. وبعيداً عن ذلك أيضاً، كانت

اتفاقات بريتون وودز العديدة، التي استحدثت قواعد التجارة الحرّة للعلاقات التجارية والمالية بين معظم الدول الصناعية في العالم، بغية تحقيق السلام.

وفي العقد الأول من هذا القرن، شهدنا أحداثاً حدّدت شكل مستقبل العلاقات الدولية، وأفضت إلى نشوء عالم جديد، كما رأينا في نيويورك في شهر أيلول/سبتمبر. ففي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تعرضت مدينتا نيويورك وواشنطن لهجمات إرهابية صدمت العالم، وكانت من بين الأحداث الأكثر إيلاماً في تاريخ الغرب. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، كانت نيويورك مركز ومحور ذعر ناجم عن إفلاس شركة ليمان برَذرز، بينما كانت المدينة المضيفة لنا قد مرَّت، قبل مجرّد أسابيع قليلة، بتوترات متعلقة بالتعايش بين الثقافات، وشهدت إعادة إطلاق البرنامج الأكثر طموحاً للتعاون الدولي في التاريخ، وهو الأهداف الإنمائية للألفية.

وتصادف هذه الأحداث البداية الحقيقية للقرن الحادي والعشرين، الذي يتكشَّف في جوٍّ من التطوُّر الشامل والمترابط المتسارع. إننا عند تقاطع تاريخي، حيث يتعيَّن علينا تعزيز الوعي بإصلاح منظومة الأمم المتحدة، واستحداث آليات جديدة للحوكمة العالمية التي تتولَّى تحديث نظام العلاقات الدولية، وتوطِّد التعددية والأمن، وتدعم الانتعاش الاقتصادي العالمي، بينما توفِّر إدارة مسؤولة للعلاقات المتنامية في ما بين الثقافات.

إنّ تعددية الأطراف الفعالة هي السبيل الذي سيمكّننا من مجابهة تحدّيات القرن الحادي والعشرين. وهو سبيل ينطلق من جهود الجمعية العامة، ومن التزام وعمل قادة الدول الممثَّلة هنا. إنه سبيل يقوم على الاحترام والتفاهم، بغية بناء تحالفات جديدة واستراتيجيات وسياسات مشترَكة.

وفي مناسبات عديدة، نسمع خطابات تؤكد مواطن القصور والضعف في منظومة الأمم المتحدة. لكنّني أفضّل ألاّ أعظ هنا بالقول المأثور عن ''التشاؤم والاكتئاب''؛ بل أودّ، بدل ذلك، أن أنوّه بأعمال الأمم المتحدة ونجاحها، فضلاً عن قدرتها على الاستجابة، كما شوهد في استجابتها للكوارث الطبيعية التي عانتها هايتي وباكستان. فالقدرة على اتّخاذ الإجراء وتنسيق جهود جميع البلدان بفعالية، من خلال نهج متعدد الأطراف، هي مسلك ينبغي للنظام الدولي أن يواصل اتّباعه في هذه المرحلة من التحدّيات الكبرى أمامنا.

وفي ١١ أيلول/سبتمبر، تطوّر مفهوم الأمن واتّسع نطاقه. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أقرَّت الدول الأعضاء استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وهي قرار وخطة عمل مُرفَقة (القرار ٢٨٨/٦٠)، تجرّآ للمرة الأولى أن يحددا نهجاً استراتيجياً مشترَكاً، اتفقت عليه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد عرض هذه الاستراتيجية الأمين العام كوفي عنان، بعد مرور سنة على الهجمات الوحشية والمؤلمة في مدريد في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٤. ومنذ ذلك الحين، تناقصت كثافة وأعداد الهجمات الإرهابية، وحسنا الأمن، وإن كنّا لا نزال بعيدين عن كسب الحرب ضدّ الإرهاب الدولي.

لقد شهدنا هذه السنة أيضاً إنجازات بارزة جداً في مجالات الأمن ونزع السلاح وعدم الانتشار النووي. والمعاهدة الجديدة للحدّ من الأسلحة الاستراتيجية، تجعل من الممكن خفض الرؤوس النووية في الولايات المتحدة وروسيا بنسبة ٣٠ في المائة، وتشكّل أعظم اتفاق نووي في ٢٠ عاماً. وفي أيار/مايو الأخير، أقرَّت ١٨٩ بلداً، من البلدان الموقِّعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، عقد مؤتمر عام ٢٠١٢، لتحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

إننا نبدأ بالخروج من أسوأ أزمة مالية واقتصادية منذ ثلاثينات القرن الماضي. ومع مرور الوقت، سيشعر ملايين الناس بالآثار السلبية لهذه الأزمة، ولا سيّما على صعيد العمالة اللائقة. فمنذ انهيار شركة ليمان برَذرز في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، تطلّب النظام المالي الدولي أن تتدخّل الدول والمؤسسات الدولية، ومنها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بمستوى غير مسبوق، بغية الحفاظ على الطلب العالمي والأسواق المالية.

وقد أسهم فقدان التنظيم الدولي في إيجاد أزمة الأجهزة المالية، واستدعى تنسيقاً معززاً، ممّا جعل مجموعة الـ ٢٠ محفلاً جديداً للإدارة الاقتصادية. والدرس المستفاد من الأزمة، هو أنّ الأسواق الدولية لا تكتفي باليد غير المرئية لكي تتطوُّر، وإنما تحتاج إلى نظام ضبط عالمي أيضاً. ذلك هو ما فهمناه في أوروبا، حيث اعتمدنا تدابير لمواءمة تشريعات الدول الأعضاء، لكي تتمكّن السلطات التنظيمية من ممارسة صلاحياتها التنفيذية والتأديبية. ومنذ اعتماد معاهدة لشبونة، باتت أوروبا الآن على مسار نحو التماسك في مجال السياسة الخارجية، وينبغي النظر إليها بصفتها المُحاور الوحيد بصوتها الذاتي في المجتمع الدولي. لذا، ينبغي لها أن تحظى بوضع ملائم في الجمعية العامة.

إنّ حكومة بلدي، الحكومة الإسبانية، في طليعة مكافحة الجوع والفقر. وقد اقترحت في الأمم المتحدة، إلى جانب دول أعضاء أخرى، استحداث ضريبة على المعاملات النقدية الدولية، تُستخدَم عائداتها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع أنّ منظمة الأغذية والزراعة زوّدتنا ببيانات مشجِّعة – فقد شهدنا الجوع يتناقص في العالم للمرة الأولى، فإن رقم الـ ٩٢٥ مليون جائع في العالم غير مقبول أخلاقياً وسياسياً.

ويعلم الأمين العام بان كي – مون، أنّ باستطاعته أن يعوِّل على إسبانيا في تعبئة الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الحقيقة، لا يمكن لمكافحة الفقر أن تكون ضحية الكساد الاقتصادي، لأنه، على الرغم من الأزمة، ليست الظروف المادية، وإنما الإرادة السياسية، هي التي ستكون الأساس في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وقد حان الوقت للاضطلاع بالمسؤولية عن مكافحة تغيُّر المناخ. ولمجابهة هذا التحدّي، نحتاج إلى تغيير الأسلوب الذي ننظر به إلى التنمية والنمو الاقتصادي. فالمطلوب جهد أكبر للحدّ من انبعاثات غاز الدفيئة والاعتماد على الوقود الأحفوري وخفضهما، والالتزام بالطاقة المتجددة والاستهلاك بكفاءة ومسؤولية. وقد أوجدت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ نقطة مرجعية، لتزويدنا بنظام يحدد الحلول الواقعية ويستجيب لشواغلنا وأولوياتنا.

وفي غضون أشهر قليلة، سنحضر مؤتمر تغيّر المناخ، وينبغي أن نعي الجهد اللازم لتمهيد الطريق للاجتماع في كانكون، حيث سيكون على المِحك جوهر مصداقية النظام المتعدد الأطراف. وسيكون المؤتمر ناجحاً إذا اعتمدنا نهجاً واقعياً يُثبت التضامن والكرم حيال الدول الأكثر ضعفاً. وينبغي أن يقودنا ذلك إلى اتفاق طموح، يمكن به للدول الممثَّلة في الجمعية العامة أن تتولّى مُلكية الأهداف والالتزامات القابلة للتحقق والواردة فيه.

ولكي تؤتي هذه الأهداف ثمارها، نحتاج إلى إدماجٍ عادل لنحو نصف سكان العالم – أي النساء. والذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، ينبغي أن تُتيح لنا فرصة لتعزيز المساواة بين الجنسين في الحياة العامة، وفي المؤسسات والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويمكننا،

بل ينبغي لنا، أن نمضي قُدُماً بهذه الإصلاحات، لأنّ هناك مؤشرات إيجابية إلى أنّ هذه الولاية ديناميكية، ومنها إنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة مؤخراً، بقيادة رئيسة شيلي السابقة ميشيل باتشيليت، التي أهنئها على تعيينها مديرة للجهاز الجديد.

وفي ما يتعلق بحقوق الإنسان، فإنّ إسبانيا ملتزمة التزاماً ثابتاً بإلغاء عقوبة الإعدام، وقد قدَّمت لهذه الغاية مبادرة إلى الجمعية العامة قبل سنتين. واللجنة الدولية لمكافحة عقوبة الإعدام، التي اقترحها رئيس الوزراء الإسباني، السيد خوسيه لويس رودريغيس ثاباتيرو، سيتمّ تشكيلها وتبدأ أعمالها قريباً. ونعتقد أنّ عقوبة الإعدام انتهاك مطلق لحقوق الإنسان، نظراً لاستحالة التراجع عنها، ممّا يجعلها الحالة الأكثر تطرّفاً من المعاملة القاسية وغير الإنسانية والمهينة أيضاً.

ويؤيد بلدي تأييداً واضحاً الحلول السلمية والتفاوضية لجميع الصراعات الدولية، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة. ويبقى تحقيق السلام في الشرق الأوسط أولوية استراتيجية لدى إسبانيا. ولهذا، فإننا عشية الذكرى السنوية العشرين لمؤتمر مدريد، نواصل العمل بحزم لضمان أن تفضي عملية المحادثات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، في نهاية المطاف، إلى الحلّ القائم على وجود دولتين. ويعلم الشعبان الإسرائيلي والفلسطيني أنه يمكنهما أن يعوِّلا على دعمنا الكامل في هذه المرحلة، حيث تجري معالجة مسائل شائكة مختلفة متعلقة بالصراع.

وفي هذا الصدد، أضمّ صوتي إلى المناشدة التي أطلقها رئيس الولايات المتحدة من هذه المنصّة بالذات، داعياً إلى المحافظة على الوقف الاختياري بشأن البناء في المستوطنات. ولتحقيق سلام دائم وعادل وشامل، من الحيويّ حلّ المسائل المتعلقة بسوريا ولبنان، والعمل ضمن إطار متعدد الأطراف، يقيم ائتلافاً عالمياً حقيقياً من أجل السلام في الشرق الأوسط.

إننا جميعاً نعلم أنّ الاستقرار في غرب البلقان، والإدماج الكامل لبلدانه في الاتحاد الأوروبي أولوية أساسية لأوروبا. وفي عام ٢٠١٠، أحيينا الذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر زغرب. وإسبانيا، التي تولّت رئاسة الاتحاد الأوروبي آنذاك، عقدت اجتماعاً رفيع المستوى في سراييفو في أيار/مايو، حضرته جميع الجهات الفاعلة المعنية، وأكّد فيه الاتحاد الأوروبي مجدداً التزامه باستقرار المنطقة والمستقبل الأوروبي. ومؤخراً، أثبت اعتماد الجمعية العامة بتوافق الآراء للقرار ٢٩٨/٦٤، الذي قدّمته ٢٧ بلداً عضواً في الاتحاد الأوروبي وصربيا، بشأن إحدى المسائل العالقة في المنطقة، استعداد جميع الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي لتحقيق الأهداف السالف ذكرها.

وتؤكد إسبانيا دعمها لجهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام في الصحراء الغربية، السيد كريستوفر روس. ويجب حلّ الصراع في ذلك الإقليم بالاتفاق المتبادل بين الأطراف، ووفقاً لقرارات الأمم المتحدة الداعية إلى تقرير المصير للصحراويين.

وفي رأينا أنّ المنطقة الأيبيرية – الأمريكية تمرّ بتغيّر اجتماعي وسياسي غير مسبوق. ومع بداية الاحتفالات بالذكرى المئوية الثانية لاستقلال هذه الجمهوريات، تودّ إسبانيا أن تنضمّ إلى تلك الاحتفالات، بحضور مؤتمرات القمم للمنطقة الأيبيرية – الأمريكية، وبتوثيق العلاقات الثنائية والروابط بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية.

وتستحقّ كوبا تنويهاً خاصاً في أعقاب القرارات التي اتّخذتها السلطات الكوبية مؤخرا. فإجراءات الحظر والمواقف الأحادية، التي لا تؤدي إلاّ إلى خيبة أمل التوقّعات الجديدة، ليس لها جدوى ولا معنى.

ومن الواضح أنّ أفريقيا هي أحد التحديات المستقبلية الأكثر أهمية للمجتمع الدولي ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والتقدّم المحرَز في مجالات الإدارة الرشيدة وإرساء الديمقراطية في القارّة سبب للتفاؤل، وينبغي أن يتيح لها التغلّب على الأزمات في الساحل والصومال أو منطقة البحيرات الكبرى بتعاون دولي. وتؤكّد إسبانيا التزامها الثابت بأفريقيا.

وينبغي للتعايش في عالم مُعَوْلم أن يحفزنا على دعم أدوات الإدارة الرشيدة وتعزيز التنوُّع الثقافي والمشترَك بين الثقافات، وهما من بين التحدّيات الأكثر إلحاحاً في القرن الحادي والعشرين. والترسيخ الدولي لتحالف الحضارات، بصفته أداة للدبلوماسية الوقائية، بات الآن حقيقة ومورداً يتعيَّن علينا استخدامه. فأكثر من ١٠٠ دولة، إلى جانب ٢٣ منظمة دولية، تنتمي الآن إلى مجموعة أصدقاء تحالف الحضارات. وإنني أغتنم هذه الفرصة لأدعو جميع تلك الدول، التي لما تنضم بعد إلى المجموعة، أن تفعل ذلك.

وفي ظلّ أزمة اقتصادية عالمية، تتعرّض التوتّرات بين الثقافات لخطر التفاقم. وينبغي لهذا أن يُحتّم علينا مواصلة العمل لاحترام الثقافات والحضارات وتفهّمها، بغية التصدّي لتعابير الكراهية والتعصّب والانقسام والمواجهة.

والعالم الجديد يتطلّب منّا التكيُّف وتوسيع الهيكلية المؤسسية الدولية. وكما قال الفيلسوف الإسباني خوسيه أورتيغا إ. غاسيت، ”إنّ الناس لا يتعايشون لمجرّد التعايش، بل يفعلون ذلك من أجل تعهُّدات كبرى“. فلدى الأمم المتحدة اليوم تعهُّد كبير: إتمام إصلاح مؤسساتنا، وإرساء الأسس للإدارة الرشيدة. ويمكننا معاً أن نجابه التحدّيات والأزمات العالمية في القرن الحادي والعشرين، وأن نبني نظاماً دولياً أكثر إنصافاً وتوازناً واستدامة.

ومؤسسات بريتون وودز عام ١٩٤٤، ومؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥، كانا نتيجة نصف قرن من الأزمات وحربين عالميتين. فصدِّقوني، ليس قدَرنا أن ننتظر نصف قرن آخر لإصلاح واستحداث مؤسسات جديدة للقرن الحادي والعشرين. فقد انتظرنا عقداً من قبل، ولا يمكننا أن نبقى منتظرين فترة أطول بكثير، لأننا نشعر أن التاريخ يتنفّس تحت أعناقنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مايكل سبندليغر، الوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والدولية في النمسا.

السيد سبندليغر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): إنّ الزلزال المأساوي في هايتي، والفيضانات المدمّرة في باكستان والأزمة المالية ذكّرتنا بأنّ التحديات العالمية في القرن الحادي والعشرين تستلزم عملاً متضافراً. ولا بدّ للأمم المتحدة أن تكون في محور أنشطتنا. إنّها منتدى النظام المتعدد الأطراف حالياً، الذي يتمتّع بأعلى درجة من المشروعية. والشمولية هي ميزتها المقارَنة الرئيسية.

لكنّه يجب أن ترافق هذه السلطة الأخلاقية مع آليات وموارد تضمن فعاليتها. والامتثال لسيادة القانون أساسي. ويتعيَّن أن تعمل جميع الجهود والأنشطة المتعددة الأطراف على أساس قوانين واضحة وقابلة للتنبّؤ، تُطبَّق على جميع الدول الأعضاء بالتساوي. ويجب أن تثق الدول الأعضاء، وكذلك الرجال والنساء في جميع أنحاء العالم، بقدرة الأمم المتحدة على تحويل وعود من الميثاق إلى واقع.

إن التعاون مع الأطراف الفاعلة الدولية الأخرى أمر لا غنى عنه لجهود الأمم المتحدة الرمية إلى التصدي للتحديات المعقدة اليوم. والنمسا والاتحاد الأوروبي يقفان على أهبة الاستعداد كشريكين يمكن التعويل عليهما للأمم المتحدة في مجالات تشمل التعاون الإنمائي والمساعدات

الإنسانية وصون السلم والأمن الدوليين وتعزيز احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، نأمل أن تُعتمد في وقت قريب مبادرتنا للحصول على طرائق لاشتراك الاتحاد الأوروبي في الجمعية العامة، مما يجسد التغيرات المنصوص عليها في معاهدة لشبونة. وهذا من شأنه أن يساعد كثيرا في تعزيز الشراكة المثمرة للأمم المتحدة مع منظمة تلتزم التزاما تاما بالمبادئ والأهداف المنصوص عليها في الميثاق. وتفخر النمسا بالإسهام في عمل الأمم المتحدة من خلال استضافة مكتب الأمم المتحدة في فيينا. وسنواصل تقديم فيينا كمنتدى للحوار والتعاون.

ونرى أن الحكم الرشيد عنصر ملازم للحوكمة العالمية. ويؤدي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الذي مقره فيينا دورا محوريا في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة من خلال دعم الدول الأعضاء في تنفيذ المعايير الدولية، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويشكل الفساد أحد التحديات الرئيسية ذات العواقب الوخيمة على الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للحد من الفقر. ويمثل تأسيس الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في النمسا مؤخرا خطوة هامة نحو التصدي لهذا التحدي. وتهدف هذه المؤسسة إلى توفير أداة للتعليم والبحوث والتدريب للمهنيين من جميع المجالات، بما في ذلك المسؤولون عن إنفاذ القانون والقضاة والمدعون العامون.

تمثل مكافحة تغير المناخ أحد المسائل الرئيسية في القرن الحادي والعشرين. فتغير المناخ له آثار بعيدة المدى على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الدولي بأسره. ونحن بحاجة الآن إلى توافق عالمي في الآراء إذا أردنا تحقيق هدف قصر الاحترار العالمي على درجتين مئويتين، وعكس اتجاه ارتفاع انبعاثات غاز الدفيئة بحلول عام ٢٠٢٠. وينبغي ألا يقلل أي أحد من صعوبة هذه المهمة. ومع ذلك، تمثل أيضا مكافحة تغير المناخ فرصة. وتتوفر لنا فرصة لوضع إطار للنمو النوعي المستدام على المستوى العالمي. وتلتزم النمسا بالإسهام في هذا المسعى.

وقد وافق القادة، في هذا الأسبوع، على اتخاذ إجراءات ملموسة لإعادة عملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى مسارها الصحيح في مكافحة الفقر في العالم. ونحن الآن بحاجة إلى تعبئة كل جهودنا لنرقى إلى مستوى هذا الالتزام المتجدد، ولا سيما في معالجة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في هذا الصدد. ومن الضروري أن تعمل معا حكومات البلدان النامية وحكومات البلدان المتقدمة النمو، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، من أجل تحقيق أهدافنا الطموحة بحلول عام ٢٠١٥.

أود أن أنتقل الآن إلى أحد التهديدات الأكثر إلحاحا للسلام والأمن. ففي هذه الأيام، يتركز اهتمامنا على المحادثات المباشرة التي بدأت مؤخرا بين رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس. ونحن نرحب بقيادة والتزام الرئيس أوباما، الذي جعل هذا التطور ممكنا. وتوفر هذه المحادثات أول آفاق ملموسة لتحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط منذ سنوات عديدة. ومن شأن اتفاق بين إسرائيل وفلسطين ليس إدخال تحسين جذري على حياة الشعوب المعنية فحسب، ولكن سيوفر المفتاح إلى منطقة أكثر استقرارا وعالم أكثر سلاما أيضا. ونتمنى أن يدرك الجانبان مسؤولياتهما الهائلة.

العملية لا تزال هشة. ونحن نعتقد أن تمديد وقف الاستيطان أمر أساسي لإبقاء المحادثات على المسار الصحيح، وتهيئة البيئة التي يمكن من خلالها معالجة المسائل الجوهرية بنجاح. ومن الهام أيضا أن تمضي قدما بشكل حيوي الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية لبناء مؤسسات عاملة من أجل دولة فلسطينية في المستقبل. إن تكلل عملية السلام بنتيجة ايجابية يعود في نهاية المطاف إلى الطرفين. ومع ذلك، تؤدي

الجهات الفاعلة الدولية، ولا سيما أعضاء المجموعة الرباعية دورا هاما. والنمسا بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي مستعدة للقيام بدورها على نحو كامل.

ولكي نضمن أن الأمم المتحدة لا تزال تؤدي دورا محوريا في الحوكمة العالمية، يجب علينا الاستمرار في جهودنا الرامية إلى الإصلاح الداخلي للأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن. إن من شأن توسيع عضوية مجلس الأمن بحيث تجسد الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في عالم اليوم، وإصلاح أساليب عمل المجلس أن يعززا شرعية المجلس وقبول قراراته. وبوصف بلدنا عضوا منتخبا في مجلس الأمن، فنحن نشترك في عمله بالتزام كبير ونبذل قصارى جهدنا لتعزيز الفعالية والشفافية.

وتبذل حاليا جهودا كبيرة لضمان واستدامة أنشطة حفظ السلام للأمم المتحدة بوصفها أداة أساسية لتحقيق أهداف الأمم المتحدة. وبدأت الأمم المتحدة التي واجهتها محدودية الموارد المالية والبشرية وزيادة تعقيد عمليات حفظ السلام، باستعراض نظام الأمم المتحدة لحفظ السلام بأسره بغية تعديله ليلبي احتياجات القرن الحادي والعشرين. ومن الأهمية بمكان أن يرصد المجلس ويشرف بفعالية على تنفيذ ولايات حفظ السلام، بالتعاون الوثيق مع البلدان المساهمة بقوات وشرطة والأمانة العامة وبعثات الأمم المتحدة. وتؤيد النمسا تأييدا كاملا إصلاح عمليات حفظ السلام الجارية وتقف على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورها في شراكة متجددة لحفظ السلام العالمي.

كما يجب علينا العمل على جعل توطيد السلام لا رجعة فيه. وتؤدي لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، بالتعاون مع المكاتب المتكاملة لدعم بناء السلام، دورا رئيسيا في تعزيز السلام المستدام. وإذا استخدمنا هيكل بناء السلام على النحو الأمثل، فيمكن تحقيق سلام دائم بالتصميم والإرادة السياسية للبلد المعني، فضلا عن دعم المجتمع الدولي. وبما أن حفظ السلام وبناء السلام يجب معالجتهما على نحو متكامل، فنحن نؤيد بقوة تعزيز تفاعل مجلس الأمن مع لجنة بناء السلام في جميع مراحل الصراع، كما تم التأكيد عليه في مؤتمر قمة مجلس الأمن هذا الأسبوع.

ونظرا للطابع المتغير للصراعات وازدياد أنشطة الأطراف الفاعلة من غير الدول، تشكل حماية المدنيين في الصراعات المسلحة المهمة الرئيسية لعدد كبير من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد أصبح توفير الحماية الفعالة للمتضررين من الأعمال القتالية والعنف مقياسا لنجاح ومصداقية بعثات الأمم المتحدة في الميدان والأمم المتحدة عموما. ومثل قرار مجلس الأمن ١٨٩٤ (٢٠٠٩)، الذي اتخذ بالإجماع في تشرين الثاني/نوفمبر العام الماضي، خطوة رئيسية إلى الأمام في الجهود التي يبذلها المجلس لتحسين حماية المدنيين من العنف البدني والتشريد وانتهاكات حقوقهم.

ومع ذلك، فإن القرار ١٨٩٤ (٢٠٠٩) لم يحقق بعد تأثيره الكامل في الميدان. وما زالت انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان والإفلات من العقاب عن هذه الجرائم تشكل تهديدا كبيرا لسيادة القانون وتحقيق السلام الدائم في حالات ما بعد الصراع.

وتقر النمسا بالمسؤولية الرئيسية للدول عن ضمان حماية المدنيين، بما في ذلك إجراء محاكمة موثوق بها للمسؤولين عن جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية أو غيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي. ونحن نؤيد استخدام وتعزيز آليات مثل المحكمة الجنائية الدولية، ولجان التحقيق أو أفرقة الخبراء. وينبغي أن ينظر إلى هذه الأدوات بوصفها عناصر مكملة ومعزِّزة قابلة للتطبيق للخطوات المتخذة على الصعيد الوطني لضمان المساءلة. ويؤدي مجلس الأمن دورا مركزيا في هذا المسعى. وسيمثل

ضمان تنفيذ القرار ١٨٩٤ (٢٠٠٩) أحد الأولويات الرئيسية للنمسا خلال الفترة المتبقية من فترة عضويتها في المجلس.

كما تولي النمسا أهمية قصوى لتعزيز دور المرأة في حالات الصراع وحالات ما بعد انتهاء الصراع. وعلى الرغم من مضي ١٠ سنوات على اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن، فما زلنا نشهد فجوات رئيسية. فالمرأة ما زالت غائبة إلى حد كبير من عمليات السلام والجهود المبذولة لتسوية الصراعات، والجرائم المرتكبة ضدها تمر في كثير من الأحيان دون عقاب. إن حالات الاغتصاب الجماعي المروعة التي وقعت مؤخرا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تبين أكثر من أي وقت مضى أن هناك حاجة ملحة لاتخاذ الإجراءات. ولا يمكننا أن نتجاهل تلك الثغرات. ولذلك ستوفر مناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فرصة بالغة الأهمية للعمل من أجل تنفيذ أكثر اتساقا في تعزيز مسائل المرأة في جميع جوانب جهود السلام الدولية. وندعم تماما تلك الجهود بجهودنا الإنمائية.

وترحب النمسا ترحيبا حارا بالمقرر التاريخي للجمعية العامة بشأن إنشاء كيان الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الأمر الذي سيجعل الأمم المتحدة شريكا أقوى وأكثر فعالية في النهوض بالمرأة في جميع أنحاء العالم. ونحن نتطلع إلى العمل مع ميشيل باتشيليت نحو أهدافنا المشتركة.

ويستحق الأطفال في الصراعات المسلحة حماية خاصة. وأنا راض جدا لأن منظومة الأمم المتحدة قد أحرزت تقدما ملموسا في مكافحة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل وفي مكافحة تجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم.

وتؤكد النمسا مجددا الدور المحوري للأمم المتحدة في صميم جهود مكافحة الإرهاب لدينا. ويشكل احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون أحد الركائز الأساسية لمكافحة الإرهاب. والنمسا بوصفها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) المتعلق بتنظيم القاعدة وحركة طالبان، تلتزم بتعزيز الإجراءات القانونية الواجبة في نظم الجزاءات التابعة للمجلس. ولذلك فإننا نرحب بالتحسينات الكبيرة التي أدخلت على إجراءات إدراج الأسماء وشطبها وتعيين السيدة كيمبرلي بروست مؤخرا أمينة المظالم.

إن ترشيح النمسا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١١-٢٠١٤ هو استمرار منطقي لعملنا واشتراكنا الطويل الأجل في ضمان احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك مجلس الأمن. ويكتسي الحوار والشراكات أهمية بالغة في تحويل وعود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى حقيقة واقعة بالنسبة لجميع الناس في جميع أنحاء العالم. وقد عملت النمسا باستمرار مع جميع الأطراف الفاعلة من أجل تضييق الفجوة بين المعايير وتنفيذها على الصعيدين الوطني والدولي.

ولأختتم بياني بملاحظة إيجابية، فقد شهد العام الماضي أكثر التطورات إيجابية نحو نزع السلاح النووي منذ عشر سنوات. وأعطى قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، الذي اتخذ قبل عام واحد، دفعة قوية. وعلى الرغم من أن العديد من المسائل لا تزال عالقة وتتطلب منا اهتماما كبيرا، أسفر مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض وتمديد المعاهدة، المعقود في أيار/مايو، عن نتيجة أعادت الثقة في المعاهدة. ولأول مرة، وضعت خطة عمل شاملة تعالج جميع الركائز الثلاث للمعاهدة المتفق عليها. وأود أن أشدد هنا على أن النمسا تتشرف بأنها قد أسهمت في تحقيق ذلك النجاح. ولأول مرة، تم قبول هدف إخلاء العالم من الأسلحة النووية بوصفه الهدف لجميع

الأطراف، التي تعهدت بالقضاء على جميع أنواع الأسلحة النووية في نهاية المطاف. ولأول مرة، أُقر بالعواقب الإنسانية المدمرة لاستخدام هذه الأسلحة – وهذه خطوة هامة نحو الحظر القانوني للأسلحة النووية في نهاية المطاف عن طريق اتفاقية بشأن الأسلحة النووية أو إطار للصكوك القانونية.

وعلى الرغم من أن نتائج المؤتمر إيجابية، فما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ويجب تنفيذ خطة العمل. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية – التي وعدت أن تُجري حوارا فيما بينها بشأن عدد من المسائل الحيوية وتقديم تقرير بحلول عام ٢٠١٤ – أن تكون قدوة. ويجب إصلاح الهياكل الدولية لنزع السلاح. وأنا ممتن للأمين العام بان على مبادرته في هذا الصدد.

وختاما، يجب علينا أن نتعلم من مبادرات نزع السلاح الناجحة. وأود أن أؤكد أنه يسعد النمسا دخول اتفاقية الذخائر العنقودية حيز التنفيذ الشهر الماضي. إن الاتفاقية مثال إيجابي على كيفية إمكانية أن تعمل معا الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، التي قدمت التزامات، من أجل تحقيق تقدم حقيقي. ومن أجل تعزيز التفاعل في هذا الصدد وفي المجال النووي كذلك، تؤيد النمسا إنشاء مركز كفاءة لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي في فيينا العام المقبل. وسييسر المركز، المُتَصَوَّر كمنتدى للمناقشة المفتوحة والخبرات المستقلة والرصد والدعوة، التفاهم والتعاون بين جميع الجهات المعنية. وآمل أن يسهم في تحقيق مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

ونحن، الأمم المتحدة، تقع علينا مسؤولية المضي قدما معا من أجل الوصول إلى هدفنا المشترك المتمثل في تحقيقه الأمن والسلام الدوليين والتنمية للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة مايتي نكوانا – ماشاباني، وزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا.

السيدة نكوانا – ماشاباني (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): يشارك وفد بلدي المتكلمين السابقين في الإعراب عن تهانينا للسيد جوزيف ديس على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. ونود اغتنام هذه الفرصة لنؤكد له تعاوننا الكامل ولنتمنى له ولاية ناجحة ومثمرة جدا. كما أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد علي التريكي على العمل الممتاز الذي قام به في إدارة هذه الجمعية خلال فترة توليه منصب الرئيس خلال دورتها الرابعة والستين.

إن موضوع الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة – ”إعادة تأكيد الدور الرئيسي للأمم المتحدة في الحوكمة العالمية“ – يتردد فيه أصداء ما قاله مواطننا العالمي، نلسون روليهلاهلا مانديلا، بشأن هذه الهيئة بمناسبة الذكرى المئوية الخمسين لإنشائها:

> ”لا بد للأمم المتحدة أن تعيد تقييم دورها وأن تعيد تحديد صورتها وأن تعيد تشكيل هياكلها. فهي لا بد وأن تجسد حقا تنوع عالمنا وأن تكفل الإنصاف فيما بين الأمم في ممارسة السلطة داخل نظام العلاقات الدولية وفي مجلس الأمن خاصة.“
>
> (*A/50/PV.37*، ص ٧)

ويؤيد وفدي اختيار هذا الموضوع، ونود أن نؤكد مجددا إيماننا بمركزية الأمم المتحدة ونظام تعدد الأطراف.

وعلى الرغم من التحديات التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين، فإننا لا نبالغ مهما أكدنا أهمية الأمم المتحدة بوصفها آلية متعددة الأطراف يمكن من خلالها إدارة وحل عدد كبير جداً من الشؤون العالمية المعقدة.

إن تلك التحديات تفرض علينا أكثر من أي وقت مضى تعزيز الأمم المتحدة. وتلتزم جنوب أفريقيا بالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى لتحقيق الإمكانات الكاملة للأمم المتحدة من أجل التصدي للتحديات الملحة التي تواجه المجتمع الدولي من خلال جعلها أكثر أهمية، وأكثر استجابة لتنوع الجنس البشري وأكثر تمثيلا.

وكان إنشاء الأمم المتحدة أحد النجاحات البارزة في القرن العشرين، وبفضل وجودها، نجا العالم من وقوع حرب أخرى بضخامة ونطاق الحربين العالميتين الأولى والثانية. ومن الواضح أن النمو الهائل في عضوية المنظمة على مر السنين، من ٥١ عضوا في ١٩٤٥ إلى ١٩٢ عضوا اليوم، يبيّن الثقة التي وضعتها شعوب العالم بالأمم المتحدة والمُثل الواردة في ميثاقها.

وتعطي العضوية العالمية للأمم المتحدة الشرعية لتكون في قلب الجهود المبذولة لمواجهة التحديات العالمية. ومع ذلك، فإن السؤال هو ما إذا كانت الأمم المتحدة قد وظفت تنوع عضويتها ذلك باعتباره مصدرا للقوة وتصرفت بحزم ضد أي اتجاه يتعارض مع قيمها الأساسية ومبادئها التأسيسية.

الإجابة على هذا السؤال هي نعم، لأنه في الماضي أدت الأمم المتحدة دورا بالغ الأهمية في عملية إنهاء الاستعمار في جميع أنحاء العالم، محولة المشهد السياسي في العالم ومحققة الحرية والاستقلال المُعتز بهما كثيرا لشعوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وأدت المنظمة دورا فعالا في زوال نظام الفصل العنصري المحتقر عالميا في بلدنا، جنوب أفريقيا.

وحين اعترفت المنظمة بالحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان، فإنها أعطت الصوت والأمل للذين يعرفون طعم الفقر. وعندما أرسلت المنظمة قواتها إلى أماكن نائية جدا لحفظ السلام بين الجيران الذين ينبغي أن يعيشوا معا، فإنها أكدت مرة أخرى السبب الذي أنشئت من أجله. وفي خضم كل التحديات، تظل الأمم المتحدة هامة ومستجيبة لمصالحنا المتنوعة.

وقبل خمس سنوات، في مؤتمر القمة العالمي، اتفقنا على أنه، إذا أريد للمنظمة الاستمرار في أداء دورها المحوري في الحوكمة العالمية بصورة فعالة، فهناك حاجة إلى تعزيزها ولإعادة تحديد وضعها للتصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين. ونحن نعتقد أن تنشيط الجمعية العامة ما زال أحد الركائز الأساسية لخطة إصلاح الأمم المتحدة. إن الجمعية العامة الجهاز التمثيلي الرئيسي للتداول ورسم السياسات في الأمم المتحدة، وهي تؤدي دورا بالغ الأهمية في عملية وضع المعايير وتدوين القانون الدولي. وتتخذ مقرراتها بتوافق جماعي بين أعضاء متساوين من أجل الصالح العام.

وسندعم التدابير الرامية إلى تعزيز فعالية الجمعية العامة، خاصة فيما يتعلق بدورها في صون السلم والأمن الدوليين. وفي الواقع، شهدنا بارتياح، في مناسبات عدة، كيفية التصرف الفوري للجمعية العامة عندما كان مجلس الأمن غير راغب أو غير قادر على الاستجابة للتطورات الخطيرة في أعقاب الصراع في غزة في عام ٢٠٠٩.

وفي الواقع، لا يمكن لتحول الأمم المتحدة أن يكون كاملا بدون إصلاح جذري لمجلس الأمن. وتعتقد جنوب أفريقيا أن الهدف من الإصلاح ينبغي أن يكون إنشاء مجلس أمن يمثل حقا العضوية ويستجيب بشكل فعال للأزمات الدولية، على النحو المطلوب بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وبالفعل، فإن عدم تمثيل أفريقيا، التي تستحوذ الأحداث فيها على جزء كبير من عمل المجلس، في فئة الأعضاء الدائمين، ما زال يشكل صورة زائفة للعدالة. وهكذا، تستمر المداولات بشأننا بدوننا.

وينبغي أن يكون العالم خاليا من أسلحة الدمار الشامل، وفقا لتعهداتنا بنزع السلاح الكامل. وفي ذلك الصدد، ترحب جنوب أفريقيا ببرنامج عمل مؤتمر نزع السلاح المتفق عليه في الآونة الأخيرة.

ولئن كان الحق في التنمية وحق التحرر من العوز هامين جدا بالنسبة لعمل الأمم المتحدة، فقد أنهينا للتو الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض أدائنا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، واتفقنا على أنه يتعين بذل المزيد من الجهود للعمل على الالتزامات التي قطعها بالفعل المجتمع الدولي في ذلك الصدد.

ولدى شعب هايتي قصة يرويها عن أفضل الطرق التي يمكن بها للمجتمع الدولي الاستجابة بانسجام وفعالية لمحنة تمر بها أمة.

إن الاختتام السريع والمُرضي لجولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، التي وعدت بلدان الجنوب النامية بالكثير، ما زال للأسف حلما لم يتحقق بعد. وفي الوقت نفسه، أبرزت الأزمة الاقتصادية العالمية النقطة التي أثارها دائما الكثير منا بشأن ضرورة العمل من أجل هيكل مالي دولي يراعي الاحتياجات الإنمائية لبلدان الجنوب.

إن إسهام مجموعة العشرين تطور يحظى بالترحيب في ذلك الصدد، ونحن نعتقد أنه ينبغي للمجموعة أن تكمل وتعزز العمل الجيد للأمم المتحدة وألا تكون بديلا لها. كما ينبغي للمجموعة أن تجسد في تكوينها التنوع الغني للبشرية عن طريق التأكد من أن جميع مناطق العالم، ولا سيما في أفريقيا، ممثلة تمثيلا جيدا. ونحن نتطلع إلى التنفيذ الكامل للتعهدات المقطوعة بتحويل الهيكل المالي الدولي، بما في ذلك إصلاح مؤسسات بريتون وودز، كخطوة نحو بناء نظام عالمي قائم على الإنصاف والعدالة الاجتماعية.

كما أصبحت المسائل البيئية، بما في ذلك تغير المناخ، تحتل صدارة أولويات جدول الأعمال الدولي. وتلتزم جنوب أفريقيا التزاما كاملا بأي نتيجة تحققها الأطراف المتعددة على أساس خطة عمل بالي، ونتيجة ذات مسار ثنائي ملزمة قانونا يتم التوصل إليها بالتفاوض. ونحن مقتنعون بأن اتفاق كوبنهاغن يوفر التوجيه السياسي للمفاوضات المقبلة.

وبناء عليه، ينبغي أن نعمل معا لضمان أن الاجتماع المقبل للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في المكسيك سيتخذ خطوات جريئة وملموسة لمعالجة تغير المناخ وآثاره. ومن جانبنا، ستتوفر لجنوب أفريقيا الفرصة لاستضافة الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، عشية انتهاء فترة الالتزام الأولى لبروتوكول كيوتو.

إن إحلال السلام وتحقيق الاستقرار شرطان من الشروط المسبقة لجعل أفريقيا تبدأ البداية الجديدة التي تكلم عنها رئيس الاتحاد الأفريقي، فخامة الرئيس موثاريكا رئيس ملاوي، في اليوم الأول من المناقشة العامة (انظر A/65/PV.11). وتعد الأمم المتحدة شريكا هاما لأفريقيا، إذ تعمل معنا من خلال الاتحاد الأفريقي، سواء في الصومال والسودان أم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومما يشجع جنوب أفريقيا الالتزام الذي أبداه المجتمع الدولي في محاولة مساعدة حكومتي السودان وجنوب السودان بينما تستعدان للاستفتاء المقبل في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

كما يحتاج شعب زمبابوي إلى المساعدة من المجتمع الدولي في تنفيذ اتفاقه السياسي الشامل. إن الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، أيضا، يتكلمان بالنيابة عنا لرفع الجزاءات المفروضة على زمبابوي. وسنواصل العمل مع شعوب زمبابوي ومدغشقر وبوروندي، في جملة بلدان

أخرى، في جهودها الرامية إلى بناء وتوطيد السلام والديمقراطية في بلدانها.

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، ما زالت جنوب أفريقيا تشعر بالقلق إزاء استمرار المأزق، الذي يعرقل التوصل إلى حل يمكّن شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ونعول على استمرار الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، في اتخاذ القرارات التي تمكّننا من أن نواجه بحزم التحديات التي تعترض طريق السلام والأمن في قارتنا.

ينبغي للأمم المتحدة أن تعتبر أفريقيا شريكا في صون السلم الدولي وإدارة الصراعات، وأن تفعل المزيد، تبعا لذلك، لتقوية علاقة العمل بين مجلس الأمن الدولي ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، ستواصل جنوب أفريقيا دعم كل الجهود الدولية الرامية إلى مساعدة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي في مساعيهما لإيجاد سلام دائم يفضي إلى تأسيس دولة فلسطينية تتمتع بمقومات الحياة، على أساس حدود عام ١٩٦٧، وتكون القدس الشرقية عاصمتها، وتعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل.

ونحن جميعا نقف في صف واحد وراء النداء الذي أصدرته عدة وفود برفع الحصار عن جمهورية كوبا.

ما فتئنا نلتقي هنا سنة تلو الأخرى للإدلاء ببيانات قوية حول فلسطين والحصار على كوبا واستقلال الصحراء الغربية. وبالتالي فإن الاختبار النهائي للقيمة العملية للأمم المتحدة سيتمثل في اختتام هذه المسائل المعلقة منذ أمد بعيد بطريقة تتماشى مع قراراتنا ومع الإرادة الجماعية للأمم الممثلة في هذه المنظمة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

ختاما، كان من دواعي الشرف لنا مؤخرا أن تكون جنوب أفريقيا الساحة وقارة أفريقيا الميدان لبطولة كأس العالم للاتحاد الدولي لكرة القدم لعام ٢٠١٠. لقد كان أبناء شعبنا النموذج الأفضل في التعبير عنا أثناء الحدث الرياضي لكرة القدم ذاك بالطريقة التي تودوا بعضهم لبعض وبتنوعهم وانتمائهم إلى أمم كثيرة، بما يتسق مع روح أوبونتو، التي تعني ببساطة ”أنا وأنت متساويان ومتطابقان“. لقد أعطونا الأمل وثبتوا إيماننا في اعتقادنا بإمكانية إقامة عالم أفضل. إن دور الرياضة في التنمية وفي النهوض بالسلام لا يمكن المغالاة في وصفه. ونحن، كدول، يمكننا أن نتجاوب مع رسالة شعوبنا هذه بأن نعمل على التيقن من أن الأمم المتحدة، عندما تضطلع بدورها في النظام العالمي، تكون أوثق صلة بالواقع وأكثر اشتمالية وأحسن تمثيلا.

وجنوب أفريقيا، إذ تتطلع إلى المستقبل، يشرفها أنها حظيت بمساندة الاتحاد الأفريقي لترشيحها لعضوية مجلس الأمن غير الدائمة لفترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٢. وإننا نقف على أهبة الاستعداد للمساهمة في تحقيق السلم والأمن في العالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إدورد نلبنديان، وزير خارجية جمهورية أرمينيا.

السيد نلبنديان (أرمينيا) (تكلم بالفرنسية): كل عام تلتقي أسرة الأمم العظيمة هذه معا لتقييم ما حققته المنظمة والنظر في طرق التصدي للمشاكل التي يواجهها العالم وتقدير ما يوحد أممنا والاعتراف بما لا يزال يفرق بينها.

لقد اضطلعت الجمعية العامة منذ ٦٥ سنة بهذه المهمة الصعبة والنبيلة في آن واحد. وتلك المهمة عرّفها باختصار ودقة أول متكلم في الدورة الأولى للجمعية العامة، في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، بأنها صون السلم والأمن والقيام، عن طريق التعاون، بتهيئة الظروف اللازمة للاستقرار والرفاه التي تكفل نماء العلاقات الودية بين الأمم

على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبالتمتع بالحق في تقرير المصير لأمم العالم كافة.

الجمعية العامة تغيرت منذ ذلك الوقت. فعدد أعضائها ازداد بأربعة أضعاف تقريبا، واتُّخذت في تلك المدة قرارات رئيسية واعتُمدت وثائق تاريخية، كما أفسحت المشاكل القديمة المجال لمشاكل جديدة، وشهد نطاق مسؤوليات الجمعية العامة زيادة كبيرة بعد أن هيأت نفسها للتصدي للتحديات الجديدة في مجالات الأمن الدولي ومنع الانتشار ونزع السلاح واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الفقر والإرهاب والاحترار العالمي والأزمة المالية ومسائل كثيرة أخرى.

خلاصة القول إن أشياء كثيرة قد تغيرت، بما فيها القرن.

مع ذلك، ورغم الأحداث البارزة في العقود الأخيرة، أجد أن الحالة السائدة في المنطقة التي تقع فيها أرمينيا تضطرني إلى العودة إلى ذلك اليوم، ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، القريب جدا رغم بعده، في ضوء الأهداف التي وُضعت آنئذ والتي ظلت أعمالنا ترتكز عليها أكثر من أي وقت مضى.

كيف يتسنى صون السلم والأمن والاستقرار عندما نواصل زيادة الإنفاق على الدفاع ونصدر تهديدات بصورة منتظمة باللجوء إلى القوة وشن الحروب؟ كيف يمكننا أن ننهض بالعلاقات الودية والسلمية بين الشعوب عندما نحض على التعصب والحقد ونفرض الحصار ونغلق الحدود؟ كيف يمكننا أن نضمن مبدأ مساواة الشعوب في الحقوق وحقها في أن تصنع قراراتها عندما نرفض المبدأ الأساسي للقانون الدولي – حق الشعوب في تقرير المصير؟

(تكلم بالإنكليزية)

أود الآن أن أتطرق إلى الصراع بين أذربيجان ونغورنو – كرباخ. لقد مارس شعب نغورنو – كرباخ حقه في تقرير المصير قبل عقدين. وحاربوا من أجل حقهم في الحرية وصدوا الحرب الوحشية التي شنتها أذربيجان، التي مارست القمع ضدهم طيلة ٧٠ سنة وحاولت تطهير وطن آبائهم وأجدادهم منهم. بل إنها، لتحقيق ذلك الغرض، لجأت إلى استخدام المرتزقة المرتبطين بصورة وثيقة بمنظمات الإرهاب الدولي. ولقد تعين على شعب نغورنو – كرباخ أن يناضل من أجل حقه في تقرير المصير بينما كان حقه في الوجود ينكر عليه.

حق الشعوب في تقرير مصيرها حق أساسي لا غنى عنه، مجسد في ميثاق الأمم المتحدة. وإن الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه أعادت تأكيد حكمة الآباء المؤسسين لهذه المنظمة، الذين أصروا على أن أحد المبادئ الأساسية لصون السلم والاستقرار في العالم – حق الشعوب في تقرير المصير – لا يجوز التقليل من شأنه بأي حال من الأحوال، شأنه شأن المبادئ الأخرى للقانون الدولي.

فلنتوخى الواقعية. لا يجوز للمرء أن يقول كل مرة إن هذه هي آخر قضية لتقرير المصير. ولا يمكن لأحد أن يوقف عجلة التاريخ؛ وإلا لما كان في هذه المنظمة ١٩٢ دولة عضوا بدلا من الـ ٥١ دولة عضوا التي كانت موجودة وقت تأسيسها.

عملية السلام الخاصة بنغورنو – كرباخ تمضي قدما بجهود الوساطة المفوضة دوليا التي يبذلها الرئيسان المشاركان لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة مينسك، اللذان يواصلان جهودهما الدؤوبة للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع استنادا إلى المبادئ الأساسية للقانون الدولي وهي:

عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، والمساواة في الحقوق، وحق الشعوب في تقرير المصير، والسلامة الإقليمية.

في ١٧ تموز/يوليه، وعلى هامش الاجتماع الوزاري غير الرسمي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة مينسك، الذي عقد في ألماتي، أصدر الرئيسان المشاركان بيانا كررا فيه أن المبادئ والعناصر المقترحة تعتبر كلا كاملا لا يتجزأ، وأن أي محاولة لتفضيل بعضها على البعض الآخر ستجعل التوصل إلى حل متوازن مستحيلا. وإن أرمينيا تشاطر تلك الرؤية وستواصل التفاوض على ذلك الأساس سعيا إلى تسوية سلمية لصراع نغورنو - كرباخ.

ومن المؤسف أن أذربيجان ترفض اثنين من المبادئ الثلاثة المذكورة، وأنها لا تحاول أن تقلب جوهر عملية التفاوض رأساً على عقب فحسب، وإنما أن تشوِّه أيضاً طبيعة الصراع في منتديات دولية مختلفة، بما فيها الجمعية العامة، كما حدث هنا قبل نحو أسبوعين، وجرى مرة أخرى قبل يومين. فهذا البلد يحاول أن يضلّل المجتمع الدولي، مقدِّماً عواقب الصراع كأنها أسبابه.

وخطاب أذربيجان الحربي المستمر بلا هوادة، وانتهاكاتها المتزايدة لنظام وقف إطلاق النار، وزياداتها غير المسبوقة في الميزانية العسكرية، لا تؤدي إلاّ إلى تفاقم الحالة، وتزايد الشواغل بشأن الاستقرار الهشّ أصلا في المنطقة. وتواصل أذربيجان رفض الاقتراحات بالتوصّل إلى اتفاق بشأن عدم استخدام القوة أو التهديد بها، فضلاً عن رفضها الدعوات إلى تثبيت وقف إطلاق النار. وبذلك، يشكّل موقف أذربيجان تهديداً للسلم والأمن الإقليميين. ويجري تخصيص الأموال التي تجمعها من عائدات النفط لتمويل مشاريع عسكرية جديدة. ونحن جميعاً نعرف النتائج المحتمَلة لهذه المغامرة.

فينبغي لأذربيجان أن تكفّ عن محاولاتها المتواصلة لنزع عملية التسوية من صيغة مجموعة مينسك وإطارها، وعن الإدلاء ببيانات واتخاذ إجراءات استفزازية وتحريضية، لكي يمكن للعملية التفاوضية أن تتقدّم بشكل أكثر إيجابية وفعالية.

وفي زمن تُعتبَر فيه حماية حقوق الإنسان وتعزيزها أمرين أساسيين في العالم المتحضّر، فإن عدم التسامح مع قيم الآخرين والأعمال التي تؤذي أو تدمّر، بصورة متعمَّدة ومستمرة ومتكررة، الإرث الثقافي أو الديني للحضارات الأخرى، يجب إدانتها بالعزم والتصميم نفسه اللذان يُدان بهما العنف ضد الشعوب.

وتدمير الأذربيجانيين في ناخيتشيفان، بين عامَي ١٩٩٨ و ٢٠٠٥، ألوف الأحجار المتصالبة، والمنحوتة بعناية بأيدي الأسياد الأرمينيين بين القرنين التاسع والسادس عشر، دليل واضح على هذه الجريمة. وأمام أعين الحكومة الأذربيجانية المراقبة، جُرفت الآلاف من تماثيل القرون الوسطى العملاقة هذه، وحُوِّلت المنطقة إلى منطقة عسكرية، في عملية مقرّرة من الحكومة. وفي ما يتعلق بهذا العمل التخريبي، ذكر، بأسىً، قرار في الجمعية العامة السادسة عشرة للمجلس الدولي للمعالم والمواقع الأثرية: ”... إنّ هذا التراث الذي تبوأ ذات مرة موقعه الجدير به بين كنوز تراث العالم لم يعد ممكناً اليوم إيصاله إلى الأجيال المقبلة“.

لقد حظيت مبادرة أرمينيا لتطبيع العلاقات مع تركيا بدون أية شروط مسبَقة بالدعم الكامل من المجتمع الدولي. وقد توصّلنا في السنة الماضية، بعد مفاوضات مكثّفة، إلى اتفاق، ووقّعنا أخيراً البروتوكولات الأرمينية - التركية. وقمنا باستثمار واثق في تقارب دائم، بينما تراجعت تركيا، للأسف، عن التزاماتها، فهي لم تمتنع عن التصديق على البروتوكولات الموقَّعة فحسب، ولكنها عادت إلى لغتها الأولية من الشروط المسبَقة. وبناءً على ذلك، تبقى الحدود

الأرمينية – التركية الحدود الوحيدة المغلقة في أوروبا. فالنوايا الطيبة يجب إثباتها بالأفعال، لا بمجرّد الأقوال. وأرمينيا مستعدة للمضيّ قُدُماً حالما تكون تركيا مستعدة مجدداً لتطبيع العلاقات بدون شروط مسبَقة.

ونحن إذ نناقش جميع السبل الممكنة لإيجاد عالم أكثر ازدهاراً وأماناً لشعوبنا، سنكون مقصرين إذا لم نتكلم عن المسؤولية عن الحماية. وبصفتنا دولة، فقد تعرضنا لأفظع جريمة ضد الإنسانية، الإبادة الجماعية، قبل ٩٥ عاماً. ونعلّق أهمية بالغة على تعزيز جميع الجهود الدولية الهادفة إلى الحماية من الإبادة الجماعية والجرائم ضدّ الإنسانية. ومن المشجّع أنّ مناقشات إضافية، تُعقد في الجمعية العامة، حول تقرير الأمين العام بشأن الإنذار المبكّر والتقييم والمسؤولية عن الحماية (A/64/864). وسيمكّننا ذلك من الخروج بمعادلة ستتيح لنا التصرّف بتوقيت مناسب واتّساق، مستخدمين جميع موارد منظومة الأمم المتحدة وقدراتها في الإنذار المبكّر والتقييم والمنع في الحالات التي قد تؤدي إلى الإبادة الجماعية أو جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية.

ولدعم قدرة الأمم المتحدة على التعامل مع التحديات الراهنة والمنتظَرة، لا بدّ لنا من زيادة جهودنا لتنشيط عملية إصلاح الأمم المتحدة، مستفيدين من الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية أكبر، وجاعلين سياسة ”أمم متحدة واحدة“ سياسة فعّالة، ومستخدِمين القدرات الإقليمية بشكل أفضل لتكملة أعمالنا العالمية.

إنّ العالم اليوم يتطوّر بشكل أسرع من أي وقت مضى. وللتصدّي للتحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وسواها، فعلينا، ببساطة، أن نضافر جهودنا وواردنا وإرادتنا السياسية للتعامل معها، وللمضيّ قُدُماً بالبرنامج الإنمائي الدولي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد شين كاك – سو، وزير الخارجية والتجارة بالوكالة في جمهورية كوريا.

السيد شين كاك – سو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أبدأ بتوجيه أحرّ التهاني إليكم، سيدي الرئيس، على تولّيكم الرئاسة في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. ولديّ كل الثقة بأنّ هذه الدورة ستعطي نتائج مثمرة حقاً، في ظلّ قيادتكم المتميّزة. ولعلّي أغتنم هذه الفرصة أيضاً لتوجيه التحية إلى الأمين العام بان كي – مون. إننا نقدّر تقديراً عميقاً التزامه الصادق بالأهداف النبيلة والسامية لهذه المنظمة الموقّرة، وتفانيه من أجلها.

ومنذ إطلاق الأهداف الإنمائية للألفية عام ٢٠٠٠، أحرزنا تقدّماً نحو تحقيقها. لكنّ التقدم يتفاوت تفاوتاً كبيراً عَبْر المناطق والبلدان، وهو غير متساوٍ من حيث الغايات. ومن جملة أمور، تستحوذ صحة الأم والطفل باهتمامنا الخاص، بصفتها الهدف الذي لا يزال بعيدا عن التحقيق في معظم المناطق. وفي الحقيقة، إن تحسين صحة الأم والطفل أفضل استثمار يمكننا القيام به، لكي ننقل الزخم إلى أهداف أخرى وثيقة الصلة به. وفي ضوء الأهمية التي تعلقها جمهورية كوريا لهذا الهدف، فقد انضمت إلى مبادرة مسكوكا لمجموعة الثمانية، المعنية بصحة الأم والوليد والطفل. وعلاوة على ذلك، تدعم كوريا دعماً كاملاً متابعة الأمين العام للاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل، وترحب بحماس جميع أصحاب المصلحة لهذه المبادرة الهامة، كما أوضحنا في جلسة هذا الأسبوع.

وإذ لم يعد يفصلنا سوى خمس سنوات على عام ٢٠١٥، فإن توقّعات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بمجملها غير مشجعة. وقد حان الوقت لكي يجدد المجتمع الدولي عزمه، ويصقل الجهود العالمية لتحقيق هذه الأهداف

الكبيرة والمجدية. وآمل صادقاً بأن نجد، حين نلتقي مرة أخرى لاستعراض التقدم عام ٢٠١٣، أنّ تنفيذ الالتزامات المقدَّمة في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد في وقت سابق هذا الأسبوع، يتجاوز توقّعاتنا الأكثر تفاؤلاً.

ويجب أن نراعي نجاح الأهداف الإنمائية للألفية يعتمد على احترام التزامات التنمية، ومضاعفة الجهود لتعزيز الشراكة العالمية. وإذ تدرك جمهورية كوريا هذا الأمر إدراكاً كاملاً، فإنها انكبّت على خطة متوسطة المدى لمضاعفة ميزانية مساعدتها الإنمائية الرسمية ثلاث مرات في السنوات الخمس المقبلة، لتبلغ ٠,٢٥ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، على الرغم من القيود المالية الصارمة.

إن كوريا، بصفتها عضواً جديداً في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وفي لجنة المساعدة الإنمائية، تسعى إلى تحسين نوعية مساعدتها الإنمائية، بتنفيذها إصلاحات واسعة النطاق في نظام مساعدتها الإنمائية الرسمية. وفي السنة الماضية، سُنّت قوانين أساسية بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية كخطوة أولى إلى الأمام. وستنظم كوريا أيضاً سياستها الإنمائية، لتجسّد الاحتياجات الفعلية للبلدان المتلقّية، وتشجّعها على تولي زمام الأمور في هذا الصدد. وبخبرة كوريا الفريدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة، فإنها ستبذل قصارى جهدها للقيام بدور صلة الوصل بين البلدان المانحة والبلدان المتلقّية.

وفي السنة المقبلة، ستستضيف كوريا المنتدى الرفيع المستوى الرابع بشأن فعالية المعونة في بوسان. وستبذل الحكومة الكورية كل جهد ممكن لضمان أن يحدد هذا المنتدى اتجاهاً جديداً للتعاون الإنمائي الدولي، يمكنه أن يعالج الاحتياجات العالمية المتزايدة.

واعتقادنا المشترَك حقاً هو أنّ التعاون الإنمائي استثمار للجميع. والاقتصاد العالمي المستدام والمتوازن يتطلب منا تضييق الفجوة الإنمائية المستمرة. وهذا هو الهدف المشترك لمجموعة الـ ٢٠ والأمم المتحدة. وقد وافق قادة المجموعة على إدراج التنمية بنداً أساسياً جديداً في جدول أعمال مؤتمر القمة المقبل للمجموعة في سيول، في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل. وسيركّز جدول الأعمال الإنمائي لمجموعة الـ ٢٠ على بناء القدرات، لتعزيز النمو الاقتصادي في العالم النامي. وبهذه الطريقة، يُتوقَّع لمجموعة الـ ٢٠ أن تكمل جدول الأعمال الإنمائي الجاري، بما فيه الأهداف الإنمائية للألفية.

وستكون شبكات الأمان المالي العالمي بنداً جديداً آخر على جدول أعمال مؤتمر قمة سيول. فهذه الشبكات المتينة والموثوقة حيوية، ولا سيّما للبلدان النامية، الأكثر تعرّضاً لتدفّقات رأس المال العالمي المتقلب. وستركّز قمة سيول على التنفيذ الصادق للاتفاقات السابقة، التي ستسهم في إعادة استقرار الأسواق العالمية في وقت مبكر. وسيواصل القادة تنسيق سياساتهم من أجل نمو قوي ومستدام ومتوازن في الاقتصاد العالمي. وإصلاحات المؤسسات المالية الدولية والقوانين المالية، ستكون محورية أيضاً في المناقشة في مؤتمر قمة مجموعة الـ ٢٠.

وكوريا، بصفتها رئيسة مجموعة الـ ٢٠ لهذه السنة، ملتزمة بضمان نتيجة ناجعة لمؤتمر القمة، نتيجة ستسهم في التغلب على الأزمة الراهنة، وفي تنفيذ إدارة ما بعد الأزمة للاقتصاد العالمي.

ولدى مناقشة النمو الاقتصادي، ينبغي التركيز بشكل خاص على النمو الأخضر. وفي الحقيقة، يكمن هذا في صُلب التنمية المستدامة. وفي محاولة لكبح انبعاثات غاز الدفيئة، حدّدت كوريا هدف خفض طوعي قدره ٣٠ في المائة، مقابل مستويات الأعمال التجارية المعتادة بحلول

عام ٢٠٢٠. ونحن معاً، سنحوّل نموذج النمو تدريجياً من اقتصاد شديد الاستهلاك للطاقة، إلى اقتصاد نمو أخضر.

وفي إطار الجهود لتعزيز استراتيجية النمو الأخضر في المجتمع الدولي، أنشأنا معهد النمو الأخضر العالمي في حزيران/يونيه الماضي. ونأمل أن يصبح هذا المعهد جزءاً لا يتجزأ من المسعى العالمي للتقدم نحو تنمية مستدامة، بينما تجهد كوريا لتشاطر الرؤية والمساعدة المتعلقتين بالنمو الأخضر مع البلدان النامية.

وعلى جبهة السلام والأمن، أصبحت عمليات حفظ السلام السمة الأكثر وضوحاً وتحديداً للأمم المتحدة. والطلب المتزايد على هذه العمليات وتعقيداتها المتعاظمة، تستدعي تحسيناً مستمراً في أعمال البعثات.

وينبغي وضع الأهداف الاستراتيجية بوضوح أكثر. كما ينبغي نشر القوات بسرعة أكبر. وينبغي كذلك إدارة العمليات بطريقة أكثر مهنية وانضباطاً. ولهذه الغاية، ينبغي لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات والمساهمون الماليون، أن يركّزوا على التنسيق والتعاون الوثيقين.

وقد بقيت جمهورية كوريا مساهماً ملتزماً في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. فقد أرسلت في هذه السنة وحدها ٢٤٠ فرداً من أفراد الوحدات إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، للمساهمة في إعادة بناء البلد الذي عصف به زلزال مأساوي. وهناك حالياً نحو ٦٥٠ جندياً كورياً يخدمون في ١١ بعثة لحفظ السلام، بينها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ونعتقد أنّ قانوننا الذي سُنَّ مؤخراً بشأن المشاركة في عمليات حفظ السلام، سيعزز أكثر قدرتنا على الاستجابة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبنائه.

وأحد أكثر التحديات الأمنية إلحاحاً اليوم هو انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائط إيصالها. ومن المحتّم القيام بالمزيد من تعزيز الأنظمة الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار، المستندة إلى معاهدة عدم الانتشار النووي.

وفي هذا الصدد، ترحب كوريا باعتماد الوثيقة الختامية في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠ في أيار/مايو. ونحن على ثقة بأنّ هذا الإنجاز المحرَز بصعوبة، سيُرسي الأساس للتقدم مستقبلاً في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

والعلاقة بين أسلحة الدمار الشامل والإرهاب تشكّل خطراً جسيماً على الأمن العالمي أيضاً. وبهذا التفاهم المشترك، أدرك القادة في مؤتمر قمة الأمن النووي، الذي عُقد في واشنطن العاصمة في نيسان/أبريل الماضي، العواقب الكارثية المحتملة للإرهاب النووي، والتزموا بتعزيز الأمن النووي. واتُّفِق على أنه ينبغي اتخاذ خطوات محددة لضمان منع وصول المواد النووية إلى أيدي الإرهابيين. ونحن نتطلع إلى متابعة المناقشات بشأن الأمن النووي في مؤتمر قمة الأمن النووي الثاني، المقرّر عقده في كوريا عام ٢٠١٢.

وفي آب/أغسطس، اقترح رئيس جمهورية كوريا، لي ميونغ - باك، رؤية جديدة لإعادة التوحيد السلمي لكوريا، مما يسهم في إضفاء الاستقرار على العلاقات بين الكوريتين، ويفضي في نهاية المطاف إلى كوريا موحَّدة. ولجعل هذه الرؤية حقيقة واقعة، سنعمل بحماسة لإقامة ثلاثة مجتمعات محلية: مجتمع سلام لضمان الأمن والسلام في شبه الجزيرة الكورية؛ ومجتمع اقتصادي لتطوير اقتصاد كوريا الشمالية وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الكوريتين في النهاية؛ ومجتمع الأمة الكورية الذي سيضمن كرامة جميع الأفراد وحريتهم وحقوقهم الإنسانية.

لكنّ هذه الرؤية لإعادة التوحيد السلمي ليست بلا عقبات. فبعد ستين عاماً على اندلاع الحرب الكورية عام ١٩٥٠، لا تزال هناك تهديدات للسلام في شبه الجزيرة الكورية. والقضية المطروحة هي إغراق السفينة البحرية التابعة لجمهورية كوريا، تشيونان، بهجوم طوربيدي نفّذته كوريا الشمالية في ٢٦ آذار/مارس من هذا العام. وقد وجّه المجتمع الدولي رسالة صارمة وموحّدة إلى كوريا الشمالية، باعتماد البيان الرئاسي لمجلس الأمن، المؤرخ في ٩ تموز/يوليه. ويجب على كوريا الشمالية أن تتحمل المسؤولية عن هجومها غير المستفَزّ، وأن تكفّ عن أية استفزازات إضافية.

والعقبة الكبرى في مسارنا نحو مجتمع السلام هي حلّ المسألة النووية لكوريا الشمالية. فما لم تتخلّ كوريا الشمالية عن برنامج أسلحتها النووية، لن يمكن تحقيق سلام مستدام في شبه الجزيرة الكورية وخارجها.

ومن خلال اتخاذ المجتمع الدولي لقرارَي مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، فقد حثّ كوريا الشمالية على التخلّي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة، بصورة كاملة وقابلة للتحقق ولا عودة عنها. ولكي تضمن كوريا الشمالية رفع الجزاءات وإنهاء العزلة، ينبغي لها أن تتخذ قراراً استراتيجياً، لتكون بمستوى التزاماتها بإخلائها من الأسلحة النووية. فكوريا شمالية خالية من الأسلحة النووية ستفتح الطريق أيضاً لإنقاذ شعبها من الحالة المزرية لحقوق الإنسان والوضع الإنساني.

وفي السنة الماضية، وفي هذه المناسبة بالذات، اقترح الرئيس لي مبادرة ”الصفقة الكبرى“: وهي اتفاق شامل وحيد يضم جميع الخطوات لإخلاء كوريا الشمالية من الأسلحة النووية والتدابير المقابلة للأطراف الخمسة. وإلى جانب المجتمع الدولي، سنعمل بدون كلل على إقناع كوريا الشمالية باتخاذ الخيار الصحيح – خيار سيضمن مستقبلا أفضل لبلدها وشعبها كليهما. وعندما تثبت كوريا الشمالية تغيرا حقيقيا في سلوكها وموقفها، ستكون حكومة بلدي مستعدة للمشاركة في حوار وتعاون مجديين معها.

إننا نشهد تحديات عالمية عديدة تختبر المجتمع الدولي. ولا يمكن لبلد بمفرده، أو حتى لمجموعة من البلدان، مجابهة هذه التحديات. إنها تتطلب منا بصفتنا مواطنين عالميين تحقيق مقصد مشترك. كما تدعو الأمم المتحدة إلى تولي القيادة العالمية. ولكي تتمكن الأمم المتحدة من مجابهة التحديات المتنوعة والمترابطة على نحو متزايد، ينبغي لها أن تعزز جهودها الإصلاحية الهادفة إلى توسيع نطاق قدرتها على الاستجابة التنفيذية.

وإطلاق جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة دليل واضح على جهود المجتمع العالمي لبلوغ تلك الغاية. وكوريا تحيي تلك الخطوة التاريخية لتعزيز التقدم في تلبية احتياجات النساء والفتيات في جميع أرجاء العالم. فجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة سيسهم إسهاما كبيرا في تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة. ويجمع بين الموارد والولايات من أجل تأثير أكبر. كما أننا نرحب بتعيين السيدة ميشيل باتشيليت مؤخرا لتولي رئاسته.

وعلاوة على ذلك، يشكل الاستعراض المقبل لمجلس حقوق الإنسان فرصة ممتازة لحشد جهودنا الجماعية، بغية جعل المجلس أكثر فعالية وكفاءة في الوفاء بالوعود التي قطعناها لدى إنشاءه. وتطمح جمهورية كوريا إلى العمل بتعاون وثيق مع المجتمع الدولي في هذا الجهد المشترك.

ولا يمكن لأي إصلاح في الأمم المتحدة أن يكون كاملا بدون إصلاح مجلس الأمن. ومن الأساسي أن يكون المجلس أكثر تمثيلا وفعالية وقابلية للمساءلة. ولهذه الغاية، ستواصل جمهورية كوريا القيام بدور بناء للتوصل إلى اتفاق

على أوسع نطاق ممكن بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بإصلاح المجلس.

إن التحديات التي تواجه الأمم المتحدة تحديات هائلة. وقد ننجح في بعض المساعي ولا ننجح في مساع أخرى، ولكن ينبغي ألا ننسى أن الأمم المتحدة هي أفضل مصدر أمل للكثيرين الذين يعانون الصراعات المسلحة، والفقر المدقع وانتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وتبقى جمهورية كوريا ملتزمة التزاما كاملا بالقيام بدورها الواجب في جهود الأمم المتحدة، لترجمة تلك الآمال إلى حقيقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بهذا نكون قد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

وقد طلب ممثل السودان التكلم ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكره بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد، تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وبأنه ينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد الشريف (السودان): سيدي الرئيس، استمعنا في جلسة صباح اليوم، إلى ممثل الحكومة الهولندية، الذي عبر في بيانه عن رفض حكومة بلده السماح لرئيس جمهورية بلادي بالسفر إلى هولندا. وقد قال حرفيا:

”من غير المقبول لدى الحكومة الهولندية، أن يسمح لشخص مثل الرئيس البشير، الصادرة بحقه مذكرة اعتقال، بالتنقل بحرية، في بلد طرف في المحكمة الجنائية الدولية“ (A/65/PV.16).

وهنا، نود أن نقول للمتكلم باسم هولندا إننا نعجب لمثل هذا التصريح، الذي ينم عن جهل بميثاق ما يسمى المحكمة الجنائية الدولية، لأن بلادي، السودان، ليست عضوا في هذا الميثاق، ولا في المحكمة الجنائية الدولية. وينم أيضا عن جهل فاضح بمبادئ القانون الدولي، التي يعلمها طلاب القانون المبتدئون، أجل المبتدئون. وهنا، تشير إلى اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، التي تنص على أن الدولة التي ليست طرفا في اتفاقية ما، غير ملزمة بأحكام تلك الاتفاقية. وأشير في السياق ذاته أيضا، إلى القرار الصادر مؤخرا عن الاتحاد الأفريقي، عقب زيارة السيد رئيس الجمهورية إلى كل من كينيا وتشاد، وتأكيده التزام جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بقرارات الاتحاد في هذا الشأن. كما ثمن ذلك القرار المواقف الشجاعة لكل من كينيا وتشاد، والتزامهما بقرارات الاتحاد الأفريقي.

وفوق هذا وذاك، نقول لها المتكلم إن ما أدلى به تطاول على سيادة الدول، وتدخل في شؤونها الداخلية، إذ يحق لأية دولة أن تستضيف من تشاء. ولكن يبدو أن بعض الدول لا تزال تحركها ذكريات ماضيها الاستعماري البغيض، الذي نهبت فيه حرية الشعوب وثرواتها.

رُفعت الجلسة ١٨/٣٠.